

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٥٧٣** (الاستئناف ١)
الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد فوتو – برناليس	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زغلوف
	الأرجنتين	السيدة لوغوزو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد هارمانوفسكي
	الصين	السيد تشنغ لي
	غانا	السيدة سينيدزو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد الأنصاري
	الكونغو	السيد بيابارو – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جوهانسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دونوفان
	اليابان	السيدة أوكاغاكي
	اليونان	السيدة يناكو

جدول الأعمال

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2006/826)

06-63151 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ٣٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة تايلند تطلب فيها دعوتها إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وعملاً بالممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة إلى المشاركة في النظر في البند بدون حق التصويت، وذلك وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظراً لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة لاوهافان (تايلند) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين، كما أوضحت صباح اليوم، بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة غراهام (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): بداية، أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وأن أشكر الوفد الفرنسي على جهوده التي لا تكل بوصفه رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بالممثلة الخاصة وجميع وكالات الأمم المتحدة المشاركة في هذا العمل الهام.

يستحق تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2006/826) قراءة متأنية. إنه ناقوس الخطر يُقرع لنا جميعاً. فنسبة القتلى من الأطفال في حالات الصراع لا تزال غير متناسبة مع حالات أخرى. كما أن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال منتشران حتى في البلدان التي توجد فيها خطط عمل. ويبدو أن الانتهاكات الجسيمة الموثّقة في التقرير ارتكبت بمنأى عن العقاب.

وفي حين أن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة مستمر، فإن تقرير الأمين العام يوضح أيضاً حدوث شيء من التقدم. وترحب نيوزيلندا بالإجراءات التي اتخذت لنشر آلية رصد في الحالات السبع المصنفة حالات ذات أولوية في المرحلة الأولى من التنفيذ، كما ترحب بالعمل الأولي المتعلق بوضع وتنفيذ خطط العمل. فضلاً عن ذلك، فإن إقدام إدارة عمليات حفظ السلام على نشر مستشارين لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام خطوة هامة في المساعدة على زيادة التوعية بين الشرطة المدنية والمراقبين العسكريين وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في الخطوط الأمامية.

كما أن أعمال إعادة التأهيل وإعادة الإدماج حققت تقدماً أيضاً. ويستفيد عشرات آلاف الأطفال والجنود الأطفال سابقاً من برامج مثل برنامج البدايات الجديدة الأفغاني الذي تدعمه الأمم المتحدة، وبرنامج تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم ومنع تجنيدهم واستخدامهم في بوروندي، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي. واستمرت الوكالة النيوزيلندية الدولية للمساعدة والتنمية في أداء عملها في دعم الأطفال المتضررين بالصراع المسلح، وتمويل برامج من خلال إنقاذ الأطفال في النيجر وزمبابوي والصومال وموزامبيق وجزر سليمان.

لا يوجد أي لبس: أية حالة تتعلق بالأطفال في الصراعات المسلحة غير مقبولة. ويتعين علينا أن نتخذ مزيداً من التدابير لضمان حماية الأطفال في هذه الحالات.

وتؤيد نيوزيلندا توصية الأمين العام بألا يقتصر إيلاء الاهتمام على الجنود الأطفال، بل أن يركز على التأثير

الأوسع نطاقا للصراعات المسلحة على الأطفال، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الخطير الأخرى، وعمليات الاختطاف، ومهاجمة المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. ومن الضروري أيضاً تقديم قدر متساو من الرعاية والاهتمام للأطفال المتضررين في جميع الصراعات المسلحة، لا في مجرد حالات مختارة.

ولكي يكون العمل فعالاً، يتعين أن تتأكد جميع الأطراف من توفر الموارد الكافية والتمويل الكافي لبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وللأنشطة الأخرى ذات الصلة.

وسيوفر عمل آلية الرصد الموسع مزيداً من الردع للذين يرتكبون أعمالاً خسيسة ضد الأطفال. إلى جانب هذه الجهود، ندعم بقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية الدؤوب لإقامة العدالة على المسؤولين عن أخطر الانتهاكات. وعلى الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال أن تتوقع اتخاذ المجتمع الدولي تدابير ضدها.

أخيراً، يا سيدي الرئيس، ندعو جميع الأعضاء إلى إظهار التزام حقيقي بالتوقيع والمصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): قبل كل شيء، اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بأن أُعرب لكم عن ارتياح وفدي لرؤيتكم تترأسون جلسة المجلس المهمة هذه. ونود أن نشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

باقتناع راسخ، تواصل حكومة كولومبيا إحراز تقدم في تحقيق السلام. فسياستها الأمنية الديمقراطية لم تمكن من تحقيق استعادة المؤسسات المشروعة وإنفاذ القانون في جميع مناطق البلد فحسب، بل أدت كذلك إلى تقوية سيادة القانون. وأدت كذلك إلى زيادة احترام حماية حقوق الإنسان، وتنفيذ البرامج الاجتماعية الموجهة لخدمة أضعف قطاعات السكان.

إن تعزيز ورسوخ الديمقراطية مستمران في كولومبيا. وقد بدأت حكومتنا مؤخراً ولاية ثانية، وذلك بفضل الدعم غير المسبوق الذي تلقته في الانتخابات الحرة والشفافة والديمقراطية. وفي السنوات الأخيرة، تم تسريح قرابة ٤٣ ٠٠٠ عضو من الجماعات المسلحة غير الشرعية، وهو ما انعكس بوضوح في انخفاض تجنيد الأطفال. وقد أدرجت دولة كولومبيا في القانون نصاً يلزم بعدم تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً أو بعدم إعطائهم عملاً يرتبط بالقوات المسلحة، وطبقت هذا الحظر بصرامة. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2006/826)، المجموعات التي تمارس العنف خارج القانون هي الأطراف الوحيدة المسؤولة عن تجنيد الأطفال في كولومبيا.

وبفضل السياسة الأمنية الديمقراطية، انخفض أيضاً عدد حالات الاختطاف، وتباطأت ظاهرة التشريد الداخلي. فقد انخفض عدد المشردين الجدد من ٤٥٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٢ إلى ١٦٩ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥، و في عام ٢٠٠٦ لم يتجاوز حتى الآن ٩٠ ٠٠٠ شخص. وأثناء الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، انفصل عن المجموعات المسلحة غير المشروعة أكثر من ٣ ٠٠٠ طفل، وأدخلهم المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة في برامج رعاية خاصة. ويتلقى الأطفال في هذه البرامج المساعدة في مراحل مختلفة، تتوقف على حالاتهم

واحتياجاتهم، وذلك بهدف إعادة إدماجهم في أسرهم وبيئتهم الاجتماعية.

وقد دمرت القوات المسلحة الكولومبية مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد، انطلاقاً من تطبيقها اتفاقية أوتوا بأمانة. فضلاً عن ذلك، تنفذ الحكومة عملية شاقة ومكثفة لإزالة الألغام، وتلقينا في أداء هذا العمل دعماً من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تلقينا الدعم من بلدان صديقة، من بينها بعض أعضاء مجلس الأمن الحاليين.

وتلتزم دولة كولومبيا بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي التزاما تاما. ولن نتوانى في تصميمنا حتى نعيد السلام للسكان المدنيين. وسنطلب دعم المجتمع الدولي حيثما كان ذلك ضرورياً لتهيئة ظروف لائقة للمجتمعات المتضررة تمكنها من الانتعاش اجتماعياً واقتصادياً. وسنتوجه إلى المجتمع الدولي أيضاً طالبين التزامه وإرادته السياسية لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية.

فكل غرام من الكوكايين يستهلكه المدمنون يتحول إلى موارد مالية للجماعات المسلحة غير الشرعية التي تجند وتستخدم الأطفال في كولومبيا. وكل غرام يستهلك سبب محتمل للموت والإصابات الخطرة. وكل غْرام مستهلك من المخدرات يؤدي إلى زرع الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تخلف وراءها مئات الضحايا. إن المخدرات التي يستهلكها المدمنون والأموال المدفوعة لشرائها تتحول إلى اتجار غير مشروع بالأسلحة، وتشريد قسري، وانتهاكات لحقوق السكان الأصليين، وتدمير لغاباتنا. وإن أعضاء الجماعات المستضعفة، والأطفال بصفة خاصة، يعانون من تلك العواقب.

وبلدي ينضم إلى الرفض القوي لتجنيد الأطفال واستخدامهم، المعرب عنه مرارا وتكرارا من قبل المجتمع الدولي. ونحن لا نتردد أيضا في التنويه بأن التعامل مع هذه المشكلة هو مسؤولية أولية للدول، وأن أية أعمال يقوم بها المجتمع الدولي يجب أن تحظى أولا بالموافقة التامة من الحكومات.

واستنادا إلى وجهة النظر تلك، استعرضنا التوصيات التي يحتويها تقرير الأمين العام. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أبين، باحترام، بعضا من شواغل بلدي. أولا، التوصية بأن المجلس ينبغي له أن يولي اهتماما مساويا للأطفال المتضررين بالصراع المسلح في كل الحالات التي تثير القلق توصية ليست مناسبة. ويمكن استخلاص أنها محاولة لحجب الاختلافات بين المرفقين الأول والثاني من تقرير الأمين العام. وإن اتسام كل حالة بظروف خاصة هو الذي حمل المجلس على التفريق بينها بوضوح في المرفقين.

لقد أنشئت آلية الرصد والإبلاغ قبل سنة بقليل، ولم يتم التوصل إلى الاتفاق على النتائج إلا في حالتين فقط. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُجرى أولا مناقشة مستفيضة للاستعراض المستقل الذي طلب مجلس الأمن إجراءه لتنفيذ تلك الآلية، بدلا من اقتراح تغييرات للنهج والإجراءات المقررة. ولكل تلك الأسباب، من الواضح أن الفقرة ٣ من منطوق القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) يجب الحفاظ عليها بأكملها.

ثانيا، ليس من الملائم أيضا إيلاء الانتهاكات الجسيمة الأخرى التي تلحق الأذى بالأطفال نفس الوزن المعطى لتجنيد واستخدام الأطفال. تلك الانتهاكات الجسيمة الإضافية يجب إدانتها بشدة جميعا، لكنها ليست السبب وراء عرض هذا الموضوع على المجلس. إن تغيير موضع التركيز من شأنه أن يضعف الهدف العام الذي يجري السعي إليه: وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدام الأطفال الجنود. وإن المجلس يجب أن يواصل التشديد بقدر أعظم على إنجاز ذلك الهدف.

ثالثا، التوصية بأن المجلس ينبغي أن يوسع نطاق دعوته إلى الأطراف المعنية بإعداد خطط عمل ليشمل كل الحالات التي تثير القلق توصية غير مناسبة بالمثل. فوفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، يجب أن تستند خطط العمل إلى عملية يتولى التنسيق فيها مركز اتصال يحدده الأمين العام ويكلفه بضمان أن تدخل الأطراف في حوار. وهذا ينطوي، في حالة كولومبيا، على تدخل في دور الحكومة والدولة في مواجهة الأعمال التي تقوم بها جماعات خارج القانون.

لذلك يتعين أن يظل إعداد خطط مقتصرا على الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، استنادا إلى القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أوغندا.

السيد بتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أتوجه بالتحية إلى السيدة رضيكا كومرسوامي، والسيدة آن إم. فتيمن، والسيد غبرييل أولنغ أُلانغ، الذين وافونا بإحاطات إعلامية شيقة عن هذا الموضوع الهام صباح اليوم. وأوغندا، بصورة عامة، ترحب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة. فهو سيساهم كثيرا في تقوية آليات حماية الأطفال الذين أطبقت عليهم أحوال الصراع المسلح التعيسة، وفي العمل عموما على منع تجنيد الأطفال القُصّر في القوات المسلحة. ونرحب بصورة خاصة بتفعيل آلية الرصد والإبلاغ، ونتعهد بتقديم دعمنا لنجاحها.

إلا أننا نعتقد أن ولاية مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة يجب أن تكون محددة بدقة ويجب ألا تتجاوز الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

نظرا لقيود الوقت المفروضة على مدة البيانات، ستقتصر ملاحظات وفدي على الفقرات من ١٠٧ إلى ١١١ من التقرير المتعلقة بأوغندا.

عندما قامت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، المعينة حديثا، بزيارة أوغندا، تم الاتفاق على تفاهم من أربعة مبادئ حول موضوع الأطفال والصراعات المسلحة، كأساس لتقوية الإطار القانوني وإطار السياسة العامة القائمين. وتلك المبادئ مدرجة في بياني التحريري، الذي وفرنا نسخا منه لأعضاء المجلس.

إننا ملتزمون بتلك المبادئ. ومع أن التقرير يعترف بأن حكومة أوغندا ليس لديها سياسة رسمية لتجنيد الأطفال، فإنه يؤكد، دونما حرج في الحقيقة، على أنه ”يوجد أطفال في وحدات الدفاع المحلية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية.“ (S/2006/826 ، الفقرة ١٠٨). وهذا ليس صحيحا. واسمحوا لي أن أؤكد أن الإطار القانوني القائم والسياسة المتبعة لا يسمحان بتجنيد الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أو في قوات الدفاع المحلية. ولم يحدث أن حصل تجنيد في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية – وإن كانت قد أجريت بعض المقابلات – منذ زيارة الممثلة الخاصة، وبالتالي لا يمكن أن يكون قد حصل تجنيد للأطفال. وعلى العكس من ذلك، يجري تسريح القوات المساعدة في المنطقتين الفرعيتين تيسو ولانغو، مع عودة السلام إلى ربوع هاتين المنطقتين. وبالإضافة إلى ذلك، وكعلامة على روح التعاون، تُمنح المؤسسات التي تطلب الوصول إلى المؤسسات العسكرية حق الوصل.

إن حكومة أوغندا تحترم قوانينها الوطنية وواجباتها بموجب الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ضد تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة. وقد شرعنا في العمل على رفع درجة الوعي بتلك القوانين لدى شتى

أصحاب المصلحة. وكلما تتمكن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من إنقاذ الأطفال المختطفين من متمردي جيش الرب للمقاومة، تجري إعادة تأهيل أولئك الأطفال وإدماجهم في المجتمع. أما الأطفال فوق سن الثامنة عشرة الذين يعربون بحرية عن رغبتهم في الانضمام إلى القوات المسلحة فإنهم يتم تجنيدهم.

ويسعدني أن أبلغ بأن الحكومة قد وضعت اللمسات الأخيرة على خطة عملها، كما وعدت، وستناقشها قريبا مع أصحاب المصلحة المعنيين، ليتسنى وضعها موضع التطبيق.

ليس صحيحا، كما يؤكد التقرير، أنه توجد حالات كثيرة تم التبليغ عنها من الاستغلال الجنسي والعنف الجنسي ضد الفتيات على يد القوات المسلحة الأوغندية. والمثال الوحيد المساق في التقرير لا يمكن أن يبرر هذه التصريحات الجارفة. إن الحكومة لا تتسامح مع الإفلات من العقاب، ويجري إنزال عقوبات شديدة في أي حالات منعزلة لسوء السلوك من قبل الفرد المسيء من أفراد القوات المسلحة. إن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قوة عالية الانضباط.

أود أن أشيد بالسيدة رضيكا كومرسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، على تعاونها الطيب مع الحكومة الأوغندية. وهذا اختلاف ملحوظ عن سلفها، الذي اقتنص كل فرصة، لمخططاته السياسية الخفية الخاصة، لإضفاء الطابع الشيطاني على الحكومة الأوغندية. إننا في الحقيقة لا نفتقده. فقد أدرج زورا قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وقوات الدفاع المحلية في المرفق الثاني من التقارير المرفوعة عن الأطفال والصراعات المسلحة بصفتهما منظمتين تجندان الأطفال في القوات المسلحة. وما فتئنا نطالب برفع اسمي هاتين المنظمتين من المرفق. ويحدونا الأمل أن ينجز ذلك تحت القيادة الدينمية للسيدة رضيكا كومرسوامي. ولن يكون ذلك فضلا؛ وإنما تصويب خطأ ارتكِب.

أخيرا، تثني أوغندا على مجلس الأمن على بيانه الرئاسي (S/PRST/2006/45) الذي دعا فيه إلى تقديم الدعم الدولي لمحادثات سلام جوبا، والى إكمال المحادثات بسرعة، وطالب فيه جيش الرب للمقاومة بالإفراج الفوري عن الأطفال والنساء وغير المحاربين. غير أننا نشيد بالسيدة راديكا كوماراسوامي، لتقديمها بيانا صحفيا بهذا الشأن. وينبغي ألا يحول بعض الأشخاص محادثات جوبا للسلام إلى نشاط لدر الأموال. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي سيتخلص فيه أطفال شمال أوغندا من العيش في الخوف من الاختطاف وجميع أشكال الفظائع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة عن الأطفال والصراعات المسلحة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة آن م. فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرهما، على عروضهم وإسهاماتهم القيمة التي أغنت هذه المناقشة.

وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي سيدلي به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لتقرير الأمم المتحدة المرجعي (A/51/306) عن وقع الصراعات المسلحة على الأطفال، الذي قدمته السيدة غراسا ماشيل، أول خبيرة مستقلة عينتها المنظمة بشأن هذه المسألة. فموضوع الأطفال والصراعات المسلحة لم يدرس قط من

قبل بصورة معمقة. وقد كان تقرير ماشيل عملا رائدا، إذ أدى إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالأطفال والصراعات المسلحة عام ١٩٩٧.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية، زاد المجتمع الدولي من تركيزه على مسألة حماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة وتعزيز حقوقهم. وهناك صكوك ومعايير دولية فضلا عن تشريعات وطنية تنص على حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم وكفالة رفاههم. وهناك أيضا التزامات ملموسة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة تعهدت بها أطراف في الصراع. ويوجد الآن زخم متزايد لتنفيذ المعايير والقواعد الدولية لحماية الأطفال على أرض الواقع. ولا بد من الإبقاء على ذلك الزخم لتعزيز المكاسب التي تحققت ومواصلة المضي قدما في تنفيذ البرنامج الخاص بالأطفال والصراعات المسلحة.

وعلى الرغم من ذلك الزخم، فإن وفد بلدي يشعر بقلق بالغ إزاء نشوء حالات جديدة تجعل من الصعب علينا الاستفادة مما أحرزناه من مكاسب لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. ويذكر تقرير الأمين العام (S/2006/826) أن تصاعد أعمال العنف مؤخرا في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم أسفر عن سقوط العديد من الضحايا من الأطفال. وعلاوة على ذلك، انتشرت ظاهرة تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، من قبيل قتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف، ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات، داخل المناطق وعبر الحدود.

وعلى جميع الأطراف بذل جهود متضافرة لمنع ارتكاب المزيد من الانتهاكات أو التخفيف من حدتها من خلال الحوار والمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بحماية الأطفال. ولذلك، يجب دعم آلية الرصد والإبلاغ المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) حتى تستطيع أن تعالج بفعالية مسألة الأثر الواسع النطاق الذي تحدثه الصراعات المسلحة على الأطفال، لا سيما في مجال نزع سلاح الأطفال، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم، وإعادة تأهيلهم.

ويلاحظ وفد بلدي باهتمام توصية الأمين العام بتعزيز تركيز مجلس الأمن على العناية والاهتمام، على نحو متساو، بجميع فئات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال. إن هذا الاقتراح جدير بالاهتمام، وسيواصل وفد بلدي دراسته. غير أن ظاهرتَي تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم مازالتا تشكلان مشكلة كبيرة، وقد تم تعزيز دور مجلس الأمن لمعالجة تلك المسألة.

وقد كُلف مجلس الأمن بالنظر في إمكانية فرض بعض التدابير على الأطراف المدرجة في جدول أعماله التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في حالات الصراع المسلح، وتنتهك القانون الدولي الساري. ودعا قرارا مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) الأطراف إلى وضع خطط عمل ملموسة ومحددة بأطر زمنية، لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، بالتعاون مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفرقة القطرية. ويسرنا أن نلاحظ أنه، حتى الآن، وُضعت خطط عمل، وبُذلت جهود في مجال التوعية مع العديد من الأطراف في حالات الصراع المسلح.

ولا يزال يتعين القيام بالكثير في الميدان لحماية الأطفال من الواقع المدمر للصراعات المسلحة. ومما يثير الانزعاج، بالتالي، أن الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام متواصل. ويجب تعزيز قدرة الدول الأعضاء والأمم المتحدة على الرد على الادعاءات بحدوث انتهاكات. وفي ذلك الصدد، ندعم الإستراتيجية الشاملة

للأمم المتحدة للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، وإنشاء إدارة عمليات حفظ السلام لفريق معني بالسلوك والتأديب في مقرها وفي عمليات السلام.

وشكل نشر مستشارين مختصين بحماية الأطفال، حسب كل حالة على حدة، في بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تطورا إيجابيا. واتسم عمل هؤلاء المستشارين بالفعالية في جمع المعلومات لأغراض الرصد والإبلاغ، وفي تعميم مسألة حماية الأطفال داخل البعثات ومن خلال برامجها التدريبية. غير أن ثمة مجالاً لتحسين ذلك. ونحن نتطلع إلى استلام دراسة عن تجربة حماية الأطفال في عمليات السلام، التي ستتضمن تقييما شاملا لأثر عمل المستشارين المختصين بحماية الأطفال وفعاليتهم.

والاستثمار المستدام في البنى التحتية الصحية والاجتماعية، فضلا عن التعليم والتدريب على المهارات، سيكفل نجاح إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم، ومنع تجنيدهم من جديد. وينبغي إيلاء أهمية خاصة للبنات اللاتي استغلتهن القوات والجماعات المسلحة. ومن المطلوب إيجاد فهم أعمق لضعف الفتيات الشديد في حالات الصراع المسلح. وينبغي لهذا الإدراك أن يرشد عملية وضع استراتيجيات وحماية واستجابة برنامجية تكون أكثر مراعاة للفروق بين الجنسين. وتتطلب إعادة تأهيل جميع الأطفال الذين انخرطوا في القوات المسلحة وإعادة إدماجهم اهتماما فوريا. ويتعين على المجتمع الدولي توفير التمويل والموارد المناسبة لدعم الجهود الوطنية لوضع البرامج المؤاتية والفعالة، الكفيلة بتحقيق استدامة تدخلات من هذا القبيل على الأمد الطويل، وتكللها بالنجاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المقتضب بالنيابة عن دول شبكة الأمن البشري، وهي مجموعة من الدول من مناطق مختلفة تضم الأردن، وأيرلندا، وتايلند، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وكندا، وكوستاريكا، ومالي، والنرويج، والنمسا، وهولندا، واليونان بصفة مراقب. والبيان الذي ندلي به اليوم بالنيابة عن الشبكة يكمل بياننا المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5494)، فضلا عن رسالتنا الموجهة إلى رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم، واشكر الأمين العام على موافاتنا بتقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2006/826) عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي يغطي فترة السنة الماضية، وعلى تقرير الاستعراض المستقل لآلية الرصد والإبلاغ عن الأطفال والصراعات المسلحة، الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وتود الشبكة أن تشجع مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع على مواصلة الجهود لمنع وإنهاء جميع الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة. وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام يظهر ما تحقق من تقدم، فإنه يسلط الضوء على نشوء حالات جديدة تشكل مصدر قلق بالغ، من قبيل سقوط ضحايا من الأطفال في حالات أعمال العنف الأخيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك لبنان، وإسرائيل، والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونرحب بالطابع التفصيلي للتقرير، الذي يركّز على الحالات المثيرة للقلق المدرجة في جدول أعمال المجلس وتلك التي لا تقع ضمن اختصاصه الرسمي. وكلتا القائمتين،

المرفقان الأول والثاني، مفيدتان خاصة لأنهما تساعدان على تحديد الأطراف المعنية، بما فيها أطراف من غير الدول. ولا يمكننا إدراك التوجهات والقيام بمعالجة فعالة للانتهاكات ضد الأطفال العالقين ضحايا في الصراعات المسلحة إلا إذا فهمنا تعقيدات ومتطلبات كل حالة.

وهذا يمكننا أيضا من أن نفهم بشكل أفضل أوجه التشابه بين الحالات المختلفة، فضلا عن الصلات فيما بينها، كالطابع المتنقل بصورة متزايدة للتجنيد واستخدام الجنود الأطفال وغيرهما من الانتهاكات الخطيرة في نطاق الأقاليم.

وتود دول الشبكة إبراز بعض النقاط المتصلة بمسائل شاملة للعديد من المواضيع المثيرة للقلق. أولا، إن الشبكة ترحب بتدابير لمكافحة الاستغلال والتحرش الجنسيين اللذين يقوم بهما بعض عناصر حفظ السلام، استنادا إلى عمل مستشار الأمين العام المعني بهذه المسألة، الأمير زيد، سفير الأردن. ربما أن الأدلة على تلك الانتهاكات لا تزال ظاهرة للعيان، فإننا ندعو بعثات حفظ السلام والدول المساهمة في قواتها إلى مواصلة وتكثيف جهودها من أجل التدريب ورفع مستوى الوعي من جهة، وإلى التحقيق واتخاذ إجراء تأديبي بحق المرتكبين من جهة أخرى.

ثانيا، إن الرصد الموثوق به والدقيق والموضوعي أمر ضروري. والشبكة مستمرة في أن تكون داعما قويا لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة. وإننا نرحب بالتقدم المنجز في إيجاد آلية الرصد والإبلاغ وبالمعلومات الناجمة عنها والمحالة في تقارير إلى مجلس الأمن حول حالات محددة، وفي التقارير ''الأفقية'' عن حالات تثير قلق الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، والمعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ونحن نحيي الفريق العامل على تقاريره الممتازة حتى تاريخه ونشجعه على مواصلة عمله الجيد. ونود أن نؤكد أيضا حقيقة أنه لما كان وضع الأطفال في الصراعات المسلحة مبعث قلق عميق للمجتمع الدولي، فإنه ينبغي إيلاء منتهى العناية لضمان الدقة الكاملة في التقارير.

ثالثا هناك حاجة إلى الاستمرار في تضمين تلك التقارير خبرات محددة حول حماية الأطفال في إطار منظومة الأمم المتحدة – وخاصة في الميدان. وإننا نتطلع إلى الدراسات التي تجريها حاليا إدارة عمليات حفظ السلام حول الخبرة في حماية الأطفال في عمليات السلام، بغية مساعدتنا على تحسين كفاءة العمل المهم الذي يقوم به المستشارون المعنيون بحماية الأطفال وتعزيز دورهم في بعثات الأمم المتحدة.

رابعا، إننا نحتاج إلى شحذ حساسيتنا في معالجة الانتهاكات القائمة على الجنسانية، موجهين اهتماما خاصا إلى الفتيات المقاتلات والفتيات المرتبطات بمجموعات مسلحة.

خامسا، يشير الأمين العام إلى صورة متفاوتة فيما يتصل بالتقدم في مجال خطط عمل الأطراف بموجب القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤). ففي بعض الحالات، أبدت الأطراف تعاونا في إعداد تلك الخطط، بينما لا يزال هذا التعاون مفقودا في حالات أخرى. وإعداد خطط عمل محددة ومرتبطة بجدول زمني وتنفيذها على أيدي الأطراف المعنية يحتاج إلى رصد ثابت من جانب مجلس الأمن في جميع الحالات التي تستلزم تلك الخطط. ويتحتم على مجلس الأمن أن يتجاوب بفعالية ضد الأطراف التي تستمر في ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد الأطفال متحدية بذلك قرارات المجلس.

وختاما، إن الشبكة، بالاستناد إلى رؤيتها التاريخية لأمن البشرية، توصي مجلس الأمن بعبارات في الفقرة ١٣٤ من التقرير (S/2006/826):

"بالنظر في توسيع محور تركيزه وإيلاء نفس القدر من العناية والاهتمام للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في جميع الحالات المثيرة للقلق؛ والتعامل بنفس القدر من الاهتمام مع جميع فئات الانتهاكات الجسيمة، بحيث يراعى، إلى جانب تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا، قتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة، والاختطاف، ومهاجمة المدارس أو المستشفيات، وحرمان الأطفال من الحصول على مساعدات إنسانية".

وبالمثل، يجب أن يشمل ذلك جميع أنحاء العالم التي فيها ما يدعو إلى القلق. والشرق الأوسط إحدى تلك الأنحاء. فجميع الانتهاكات، حيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبها، تؤدي إلى أذى خطير للأمن الجسدي والنفسي لطفل ما، فضلا عن أمن عشيه الكريم. وجميع هذه الانتهاكات ينبغي أن تواجه باليقظة والالتزام الضروريين من مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته لمنعها والقضاء عليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل غواتيمالا الذي أعطيه الكلمة.

السيد سكينر - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الرئاسة البيروفية على عقدها هذه الجلسة لمناقشة المسألة المهمة المتصلة بالأطفال والصراعات المسلحة للمرة الثانية هذه السنة. ونود أن نشكر أيضا أولئك الذين قدموا إحاطة إعلامية للمجلس في مستهل المناقشة. ونود أن نعرب عن امتناننا، بشكل خاص، لليونيسيف على العمل الذي قامت به لحماية الفتيان والفتيات والمراهقين العالقين في الصراعات المسلحة. ونود كذلك أن ننوه بالعمل الذي قامت به الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي على عملها الدؤوب لإنهاء تجنيد الأطفال.

لقد انقضى ما يزيد بقليل على أربعة أشهر منذ لقائنا الأخير في هذا المنتدى لتقييم وضع الأطفال والصراعات المسلحة في العالم؛ وفي الحقيقة، ليست هناك حلول سهلة لمشكلة استخدام الأطفال جنودا. وفي تلك المناسبة، أشار وفدي إلى أهمية استحداث آلية للرصد والإبلاغ، فضلا عن العمل المهم الذي قام به الفريق العامل الذي شكله المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٥ برئاسة ممثل فرنسا الدائم. وأود الإدلاء ببعض الملاحظات الموجزة بهذا الصدد.

رغم أننا نعرف المواقف المختلفة حيال هذه المسألة، فإنه يسعدنا أن نرى التصميم الذي يبديه الفريق العامل ومجلس الأمن في توجيه الإدانة الشديدة لتجنيد الأطفال جنودا، فضلا عن الإدانة الشديدة أيضا لأولئك الذين يواصلون ارتكاب هذه الجرائم ضد الإنسانية. وقد أيدنا كذلك اتخاذ القرار ١٦٩٨ (٢٠٠٦) الذي وضع المقاييس لفرض الجزاءات ردا على استغلال الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن على ثقة بأن توصيات الفريق العامل ستنفذ من الآن فصاعدا، باعتبارها وسيلة فعالة لمكافحة تلك الممارسة الفظيعة ومنعها.

إننا نتفهم القيود التي يواجهها الفريق العامل ومجلس الأمن، ليس فيما يتصل بولايتيهما بالنظر في أوضاع البلدان غير المدرجة في جدول أعمال المجلس فحسب، وإنما من حيث مقدار الموارد والوقت اللازمين للخروج بنتائج محددة تتناول الجهات الفاعلة المعنية باستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، إننا نخشى أن يكون تزايد عبء العمل على الفريق العامل مضرا بكفاءته وفعاليته.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نوافق على توصية الأمين العام بأنه ينبغي لنا أن نوسع نطاق المعايير التي نعتمدها حاليا - وهي محددة حتى الآن بتجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا - لكي تشمل انتهاكات وجرائم خطيرة أخرى،

كقتل الأطفال والتنكيل بهم، والاغتصاب والخطف وحرمانهم من الوصول إلى المساعدة الإنسانية.

وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلناها، فإننا لا نزال نسمع حكايات فظيعة عن أطفال عانوا نتيجة تجنيدهم في حالات من الصراعات المسلحة، ونعيد التأكيد على الحاجة إلى فرض تدابير ذات أهداف محددة ومتدرجة يمكننا من خلالها تحديد الأطراف المتصارعة التي ارتكبت انتهاكات خطيرة ضد الأطفال. وأي قرار يتخذه المجلس في هذا الشأن يجب أن يستفيد مما أنجزناه، موحدا جميع الإنجازات ومتقدما بحزم نحو حماية الأطفال ودعم الجهود الوطنية لسن التشريع الذي يمنع بوضوح تجنيد الصغار من جانب القوى والمجموعات المسلحة، ومشاركتهم المباشرة في العمليات القتالية.

وهناك العديد من الأعمال المحددة والفعالة التي يجب أن نقوم بها ضد تلك الأطراف في الصراعات المسلحة، التي تواصل بصورة منهجية ارتكاب الانتهاكات الخطيرة بحق الأطفال. ولهذا السبب يجب أن نزيد من بذل جهودنا المشتركة لأن من الواضح أن أحدا لا يستطيع تسوية هذه الحالة المحزنة بمفرده؛ فلابد من عمل ذلك بدعم كامل وشامل من المجتمع الدولي.

وأخيرا، نود أن نحث على إدراج متابعة لقرارات مجلس الأمن التي تتناول الأطفال والصراعات المسلحة، من قبيل القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، في تقارير عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل سري لانكا.

السيد كارياواسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني شخصيا أن أراكم يا سيدي تديرون هذه المناقشة الهامة في مجلس الأمن. ويرحب وفدي بهذه المناقشة لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة، وأشكر السيدة راديكا كوماراسوامي على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها صباح اليوم.

تتخذ سري لانكا، بوصفها طرفا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية السبع المتعلقة بحقوق الإنسان وفي عدة بروتوكولات ذات صلة، التدابير التشريعية والتنفيذية والقضائية الضرورية لتعزيز حقوق الأطفال ورفاههم. وتأخذ الحكومة بنهج تعاوني إزاء جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتتيح نفسها بالتالي للتدقيق المستمر من جانب الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وآليات تابعة للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، تلتزم سري لانكا بسياسة عدم التسامح مطلقا حيال تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وتجد هذه السياسة انعكاسا دائما في مساهماتنا في أعمال عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة بالنسبة لمواضيع تتراوح بين حقوق الإنسان ونزع السلاح وبين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

ومنذ اكتشف أن جماعة نمور تاميل إيلام للتحرير المسلحة كانت متورطة في تجنيد الأطفال واستخدامهم في المعارك، لم تعرب سري لانكا عن قلقها فحسب، بل اتخذت جميع الإجراءات الممكنة لإقناع الجماعة بالكف عن تلك الممارسة المؤسفة. وقد أدرجت الجماعة في عداد الجماعات الإرهابية من قبل دول كثيرة، منها دول الاتحاد الأوروبي، وأشير إليها تحديدا باستمرار لعدة سنوات في تقارير الأمين العام بوصفها تجند الأطفال للصراع المسلح. ورغم ذلك، وعلى الرغم من الإدانة الدولية، لا تزال هذه الجماعة تعصى وتتجاهل التزاماتها بتسريح الأطفال والتوقف عن تجنيدهم. لذلك فقد حان الوقت لأن ينظر مجلس الأمن جديا في اتخاذ إجراءات عقابية تستهدف الجهات المعتادة على الإجرام مثل تلك الجماعة.

ويتحتم أن نحتفظ باهتمامنا مركّزا في ثبات على منع استخدام الأطفال وتجنيدهم. وفي هذا السياق، درس وفدي بإمعان تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، بما فيه التوصيات التي يتضمنها. ونشير إلى أن عدة جوانب من التقرير وهي متعلقة بمسائل من قبيل التنمية ووصول المساعدات الإنسانية يمكن أن تنظر فيها الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة المنوط بها تناول هذه المسائل، حتى لا نفقد التركيز على المسألة الأساسية موضع الاهتمام.

ويقترح الأمين العام في توصيته الأولى أن يوسع مجلس الأمن نطاق تركيزه ويولي نفس الثقل لجميع فئات الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. بيد أن وفدي يؤيد الموقف المتمثل في جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الشأن، والذي يشير تحديدا إلى ''تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة'' باعتباره أولى تلك الفئات بينما يشير إلى فئات الانتهاكات الأخرى على أنها ''انتهاكات وإساءات أخرى''. ومن المفهوم أن هذا التركيز المحدد على ''تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة'' على سبيل الأولوية يعزى إلى ما له من آثار واسعة النطاق بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، وهي المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن والسبب في إدراج هذه المسألة في جدول أعماله. ويجب أن يواصل المجلس لذلك الاحتفاظ بتركيزه على هذه المسألة لكي يكفل أن تتلقى مسألة الجنود الأطفال الهامة وما يرتبط بها من إساءات الاهتمام الكامل، بهدف اتخاذ إجراء حاسم بشأنها.

ويتضمن التقرير أيضا ملاحظة غير صحيحة. فهو يذكر في الفقرة ١١٧ أن سري لانكا من بين ''الحالات السبع التي سميت على سبيل الأولوية للمرحلة الأولى من التنفيذ''. وفي هذا الصدد، نود التأكيد مجددا على أن قرارنا بأن يُنظر في أمرنا أولا كان طوعيا ولا يُقصد به تغيير ترتيب الأولوية الزمنية أو الجدول الزمني المحدد بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي يتطلب تناول الحالات المذكورة في المرفق الأول قبل النظر في الحالات الواردة في المرفق الثاني. وكان الطابع الطوعي للتدقيق المنصوص عليه في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) للحالات المذكورة في المرفق الثاني هو الذي دفع سري لانكا إلى الاشتراك في برنامج فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة واتخاذها الإجراء بإنشاء فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في التوقيت المناسب.

وأود أن أشير إلى أن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) طلب تقديم استعراض مستقل لآلية الرصد والإبلاغ إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. غير أن الأمين العام في الفقرة ١١٦ من تقريره يشير إلى أنه ''طلب إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يضطلع بهذا الاستعراض المستقل''، وأن ''الاستعراض مستمر، والشركاء الرئيسيون يتعاونون تعاونا كاملا مع هذه العملية''، وأنه سوف ''يقدم نتائج هذا الاستعراض إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦''.

وفي الوقت ذاته، يوصي الأمين العام في الفقرة ١٣٥ من تقريره بأن يقوم مجلس الأمن ''بتوسيع نطاق مطالبته بخطط العمل لتشمل جميع الحالات المثيرة للقلق''. ويتساءل وفدي عن السبب في تقديم الأمين العام هذه التوصية لتوسيع نطاق المطالبة بوضع خطط العمل لتشمل جميع الحالات المثيرة للقلق في غياب استعراض جيد التوقيت لآليات الرصد والإبلاغ، على النحو الذي يقتضيه القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أو تفسير للتأخير.

ويرى وفدي أن نركز على توطيد تنفيذ خطط العمل والآليات القائمة أكثر مما نركز على وضع توصيات طموحة لا يمكن تنفيذها ما لم تكن مصحوبة بالدعم التقني والمالي، وقبل كل شيء الدعم السياسي الضروري.

ويبدو أن تقرير الأمين العام يفترض أن استعراض آلية الرصد والإبلاغ سيجرى بمعنى إداري أو تنظيمي. غير أن عدة جوانب داخلة في هذا الاستعراض تتجاوز ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويقتضي إجراء استعراض مجدٍ ألا يقتصر على مجرد تقييم الفعالية الإدارية للآليات بل أن يركز أيضا على الفجوات والتداخلات في الآليات والعمليات ضمن منظومة الأمم المتحدة، ونزاهة المنظومة بوجه عام.

ويشير الأمين العام أيضا في الفقرة ١١٦ إلى أن ''الشركاء الرئيسيين يتعاونون تعاونا كاملا مع هذه العملية''. وفي رأينا أنه لن يوجد شركاء أفضل من الدول المتضررة نفسها في وضع وتنفيذ خطط العمل والمساعدة في استعراض آلية الرصد والإبلاغ. فعندما لا تشترك الجهات صاحبة المصلحة، يمكن أن تحدث أخطاء جسيمة في النتائج التي تترتب عليها، مما يعرقل سلاسة تنفيذ نتائج الاستعراض والقرارات المتخذة. أما في حالة إعداد الأمم المتحدة الخطط الاستراتيجية في إطار جدول أعمال الأطفال والصراعات المسلحة بالتشاور مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الدول المتضررة، فسيزيد ذلك بدون شك الثقة بقدرة الأمم المتحدة على التصدي بفعالية للمسائل موضع الاهتمام.

لذلك يدعو وفدي إلى إجراء قدر أكبر من الحوار بين الأمين العام والدول الأعضاء المعنية في إعداد البرامج والسياسات المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة وإلى إشراك الدول الأعضاء المعنية في جميع العمليات والآليات بغرض تنفيذ هذه البرامج والسياسات. أما ''الدعوة من خلال مكبرات الصوت'' فلن تساعد قليلا أو كثيرا على كبح جماح خطر تجنيد الأطفال واستغلالهم أثناء الصراعات المسلحة واستئصاله. علاوة على ذلك، من شأن التوسع غير المنضبط في الولاية أن يخفف من الاهتمام الموجه إلى المسألة الرئيسية موضع الاهتمام، وهي تجنيد الأطفال. وتناشد سري لانكا، بصفتها من البلدان المتضررة، جميع الجهات المعنية بألا تغفل عن الصورة الكلية في انشغالها بالتفاصيل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يشكر الأمين العام على تقريره. ونحيط علما بالعمل الذي تقوم به الأفرقة القطرية لفرقة عمل الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة والمعلومات التي قدمتها. وستمكننا هذه الآليات، باستخدامها كل الموارد المتاحة، من الوصول إلى صورة دقيقة ومتوازنة لما يحدث على أرض الواقع.

وتعرب إندونيسيا عن التزامها الكامل بتيسير تنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في حالات الصراع المسلح. ولدينا اعتقاد راسخ أن الأطفال ينبغي أن يتسلحوا بالتعليم والمهارات الاجتماعية الضرورية حتى يمكن أن يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعات نامية يسودها الاستقرار والسلام والحكم الرشيد.

وبالرغم من أن تقرير الأمين العام يبعث بعض الشعور بالأمل في التحسن في المستقبل، هناك مسائل حالية تتطلب ايلاء اهتمام عاجل. وإحدى تلك المسائل هي التوافر المستمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يمكن من تجنيد الجنود الأطفال. وينبغي أن تقلص بشدة إمكانية الحصول على تلك الأسلحة.

وتتمثل المسألة الأخرى المثيرة للقلق في محنة الأطفال الذين وقعوا فريسة لحالات الصراع في الشرق الأوسط – على النحو الذي تجسد في ما حصل مؤخرا في لبنان، حيث قتل عدد من الأطفال أكبر من عدد قتلى المحاربين. ونحن

نرى أنه يجب على مجلس الأمن الاستجابة بطريقة عاجلة بغية منع وقوع خسائر في أرواح الأطفال في تلك المنطقة. وعلى وجه الخصوص، من الضروري اتخاذ إجراءات لحماية أرواح الأطفال ضحايا المشكلة الفلسطينية التي بقيت بدون تسوية، وتشكل لب الأزمة المستمرة في الشرق الأوسط.

وخلافا لتلك التحديات المعروفة، فإن تقرير الأمين العام يسترعي انتباهنا أيضا إلى الحالات الناشئة التي تستدعي قلقا كبيرا. ونحن الآن نواجه الواقع المؤلم المتمثل في عبور المقاتلين للحدود بغية تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. كما أننا نسمع عن إنشاء جماعات مسلحة غير قانونية مراكز للتجنيد في العديد من المناطق. وينبغي توفير المزيد من المعلومات المفصلة بشأن تلك الحالات بحيث يمكن اتخاذ إجراء مناسب في وقت مبكر بغية التصدي لهذه الحالات.

ونظرا للأبعاد العديدة للتحدي الناجم من مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، لا بد من اتخاذ مبادرات بشكل متزامن على عدة جبهات لضمان إحراز تقدم مستمر في حل المشكلة. وإضافة إلى مشاركة لجنة بناء السلام في عملية منع تجنيد الأطفال، فإن الأمر الأساسي أيضا هو تشجيع الدول على التمسك باتفاقية حقوق الطفل بوصفها وسيلة للقضاء على تلك الممارسة. وسيكون من المفيد بنفس القدر أن تسن تشريعات وطنية مناسبة لحظر التجنيد، وبالتالي حماية الأطفال المعرضين للخطر.

وتشعر إندونيسيا بالسرور لأن الأمم المتحدة وضعت إستراتيجية شاملة لإيجاد انضباط قوي بين جميع فئات موظفيها لحفظ السلام، وتقوم بتنفيذ تلك الاستراتيجية، وأنه تجري أيضا تعبئة البلدان المساهمة بقوات للمساعدة على التصدي لمشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال وإساءة معاملتهم. وذلك من شأنه كبح حدوث تلك الممارسة البشعة. ومن الحتمي أيضا أن يراعي حفظة السلام الثقة التي يوليها لهم السكان المحليون والمجتمع الدولي.

ويلاحظ وفدي مع الشعور بالقلق التوصية بأن ينظر مجلس الأمن في توسيع محور تركيزه ليشمل جميع فئات الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. ونحن نؤمن إيمانا قويا بان ذلك النظر ينبغي أن يشمل المشاركة الواسعة من الدول الأعضاء. ومن شأن ذلك أن يزيد الحساسية نحو المسألة ويعزز الالتزام في ذلك الصدد.

وستتطلب الحماية المستمرة للأطفال المعرضين للخطر تمويلا كافيا ومستمرا وموثوقا. وبدون التمويل، تتعرض للخطر الاستدامة الطويلة الأجل للمبادرات الحالية ونجاحها. ولمصلحة الأطفال الذين عطل حياتهم الأشخاص عديمو الضمير، من الحيوي توفير الموارد الكافية والتمويل لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في مكافحة تلك الممارسة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب كندا بعقد هذه المناقشة المفتوحة وبالتقرير السنوي للأمين العام لعام ٢٠٠٦ (S/2006/826) عن الأطفال والصراعات المسلحة.

ويمثل اليوم فرصة ليركز المجلس مرة أخرى على قسوة أعمال العنف المستمرة التي ترتكب ضد الأطفال انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويضطلع المجلس بدور محوري في حماية الأطفال الذين يعانون من الآثار المريعة للصراعات المسلحة، وفي محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع ضد الأطفال.

وكان ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ يوما تاريخيا. وإذ شهد بداية محاكمة المحكمة الجنائية الدولية لتوماس لوبانغا

ديبلو، قائد الميليشيا السابق في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمتهم بتجنيد الأطفال. وترحب كندا بهذه الخطوة الأولى الهامة في مكافحة الإفلات من العقاب. ونناشد المجتمع الدولي دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية بينما تقدم للعدالة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم دولية جسيمة، بما في ذلك الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال.

وضمن الانتهاكات الـ ٣٨ التي حددت في تقرير الأمين العام، أدرج ١٦ انتهاكا في قوائم جميع التقارير منذ عام ٢٠٠٢. وبغية إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب هذه، من الأساسي أن يطبق مجلس الأمن تدابير محددة الأهداف ضد الأشخاص الذي دأبوا على ارتكاب هذه الانتهاكات.

إن توصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التابع للمجلس (انظر S.2006/724) فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2006/389) تمثل نموذجا جيدا للتدابير التعاونية والجزاءات المستهدفة على السواء. ويتمثل التحدي الآن في أن يحول المجلس التوصيات الواضحة إلى عمل – مثل تعزيز إطار حماية الأطفال لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكندا تناشد المجلس، في شكل فريق الخبراء ولجنة الجزاءات، تنفيذ الجزاءات الموصى بها، بما في ذلك إيفاد بعثات على مستوى الخبراء لتقييم التقدم المحرز.

وتشيد كندا بالفريق العامل على الوفاء بجدول أعماله الطموح. وبالإضافة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الاستنتاجات بشأن السودان قد تم اعتمادها أيضا. وتم النظر في الحالتين في كوت ديفوار وبوروندي، وسيعقبه قريبا النظر في الحالات في سري لانكا ونيبال والصومال. وأبلغ المستشار الخاص للممثل الخاص لسري لانكا بأن الحالات الخطيرة عن إساءة معاملة الأطفال ما زالت مستمرة في ذلك البلد. ونناشد المجلس أن يبقى مطلعا على الحالة المتدهورة لحقوق الإنسان في سري لانكا وأن يتابع الإجراء الموصى به بشأن السودان بغية مكافحة الإفلات من العقاب هناك.

وتشيد كندا بالعمل الذي يضطلع به الأمين العام وفريقه، وخاصة ممثله الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، على التقارير القيمة الكثيرة التي أعدت عن الأطفال والصراعات المسلحة خلال العام الماضي. ويقر تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦ بإحراز بعض التقدم خلال العالم الماضي، وخاصة في أوغندا، حيث أدى الأمل في إحلال السلام إلى تخفيض عمليات الاختطاف و ”المتنقلين ليلا“ خوفا من الاختطاف. ولكن هناك العديد من الحالات التي تدهورت، وتم الإبلاغ عن حالات جديدة.

وعلى وجه الخصوص، ما زال العنف الجنسي ضد الفتيات يُبلغ بشكل واسع للأمين العام. وسيقتضي إحراز المزيد من التقدم اهتماما مستمرا من المجتمع الدولي، وإبلاغا شاملا وفعالا واستجابة ملموسة من المجلس تؤدي إلى حماية السكان المتضررين بطريقة مستدامة.

وتهنئ كندا منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة على جهودها في إنشاء آلية الرصد والإبلاغ في سبعة بلدان كبداية. والأمر الحيوي هو أن يواصل الفريق العامل التركيز على إنشاء آليات الرصد والإبلاغ في جميع الحالات المثيرة للقلق وأن يمدد ولاية الآلية لتشمل جميع الفئات الست للانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال بعد تجنيدهم واستخدامهم جنودا.

(تكلم بالفرنسية)

كما أننا نتطلع بتلهف إلى التقييم الشامل لمستشاري حماية الأطفال في عمليات السلام؛ وقد ظلت إسهاماتهم مفيدة في رصد الجهود والإبلاغ بها وفي مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي من جانب موظفي حفظ السلام.

وبالرغم من أن المجلس طلب في ثلاث مناسبات من الأطراف التي تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا بوضع خطط للعمل، فإن تلك الطلبات لم تستجب لها سوى كوت ديفوار وأوغندا. وكندا تناشد من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعت في إطار خطط العمل تلك بغية ضمان عدم مشاركة أي طفل في أي قوة مقاتلة. وفي ما يتعلق بالأطراف الأخرى المشمولة في قائمة تقرير هذا العام، سيكون من المستصوب لها أن تنطلق من الدروس المستخلصة في كوت ديفوار وأوغندا. وبطبيعة الحال، فإننا نناشدها أيضا وضع خطط عمل ذات أطر زمنية محددة بغية إنهاء تجنيد الجنود الأطفال.

ولا بد من تآزر الجهود الرامية إلى الوفاء باحتياجات الحماية. وينبغي ألا نستخدم المجلس فقط للأعراب عن شواغلنا. وعلى الدول، بما فيها الدول الأعضاء في مجلس الأمن، أن تبدي استعدادها لضمان أن يحصل دائما السكان المعرضون للخطر على أكمل حماية ممكنة. وبذلك، لا بد من مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات عن أفعالهم وأن يتحملوا مسؤوليتها، والتأكد من أن حماية الحقوق والرصد ودعم القدرات ستكون مفاتيح أساسية في أنشطتنا. وباختصار، فإن تعدديتنا يجب أن تأتي بنتائج ملموسة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، فهي تأتي في حينها تماماً. وأُقدِّر المعلومات المفيدة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي، والمدير التنفيذي لليونيسيف، السيدة آن فنيمان.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه قد أُحرِز تقدم مطرد في إنشاء آلية للرصد والإبلاغ في الحالات السبع التي تم تحديدها كأولويات. والمرحلة الأولى للتنفيذ قد أكدت على أهمية العمل بشكل وثيق فيما بين الأطراف المعنية – الحكومات الوطنية وجهات الأمم المتحدة الفاعلة ذات الصلة وغيرها من الشركاء – من أجل تفعيل ناجح للآلية.

وصباح هذا اليوم، وجه أحد الوفود ادعاءات عديمة الأساس فيما يتصل باستخدام الأطفال جنوداً في بلدي ومن جانب حكومة بلدي. ومصدر تلك الادعاءات، بما فيها الرقم المنافي للمنطق – ٩٠ ٠٠٠ من الجنود الأطفال – يأتي من المنفيين وفلول المتمردين. وغني عن البيان أن تلك المزاعم غير حقيقية تماماً. والمجلس لديه تجربة مباشرة مفادها أن المعلومات التي تأتي من المنافي لا يمكن أن يعول عليها كلية. وبالتالي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإحاطة المجلس علماً بالخطوات الملموسة التي اتخذها حكومة بلدي لمنع استخدام الجنود الأطفال.

وأود أن أؤكد هنا مرة أخرى أن القوات المسلحة لميانمار هي جيش من المتطوعين في مجموعه. وكما ينص قانون خدمة الدفاع في ميانمار وتوجيهات مجلس المكتب الحربي، فإن ميانمار لا تقوم بتجنيد الأشخاص دون الثامنة عشرة في صفوف القوات المسلحة. وعندما يُكتشف وجود مجندين جدد دون هذه السن، فإنهم يُعفَون من الخدمة العسكرية.

ولتنفيذ تلك القواعد والقوانين بفعالية، أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لجنة رفيعة المستوى لمنع التجنيد العسكري للأطفال غير البالغين. وأسهم إنشاء تلك اللجنة الرفيعة المستوى في إنفاذ معايير التجنيد بشكل أكثر صرامة. وعلاوة على ذلك، فإن إعفاء الأطفال غير البالغين الذين

قضوا سنوات في الخدمة أصبح أمراً مؤكداً بصورة أكبر مع إطلاق خطة عمل.

وقد تواصل التطوير في تنفيذ منع تجنيد الأطفال غير البالغين في القوات المسلحة في ميانمار بعد المناقشة المفتوحة التي عقدت في تموز/يوليه. وتنفذ أنشطة للتثقيف والتوعية العامة على نطاق واسع. وجاب أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى أنحاء البلاد طولاً وعرضاً وعقدوا مئات الندوات والحملات التثقيفية، بمشاركة كاملة من قيادات المجتمعات المحلية ومختلف المنظمات الاجتماعية. وقام نائب المدير التنفيذي لليونيسيف بزيارة ميانمار في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وخلال اجتماعه مع الأمين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، نوقشت المسائل المتصلة بحماية الأطفال - بما في ذلك الجهود التي تبذلها الحكومة لمنع تجنيد الأطفال غير البالغين في القوات المسلحة. ووجهت الدعوة إلى نائب المدير التنفيذي لتفقد مراكز التجنيد العسكري. ولكن لضيق الوقت، لم يتمكن من تلبية تلك الدعوة.

وفي أعقاب تلك الزيارة، قام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثل اليونيسيف مع رئيس مكتب لجنة الصليب الأحمر الدولية في مندلاي بزيارة مركز التجنيد العسكري في مندلاي يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال الزيارة، تجاذبوا أطراف الحديث بحرية مع المجندين الجدد. وبعد ذلك، كتب ممثل اليونيسيف رسالة إلى وزير الخارجية أعرب فيها عن اعتقاده بأن ”إجراءات التجنيد تطبق بالكامل“.

لقد قابلت الممثلة الخاصة للأمين العام عدة مرات وأحطتها علماً بجهود حكومة بلدي لمنع تجنيد الأطفال غير البالغين، بما في ذلك أسماء وأرقام هوية الأطفال غير البالغين الذين صُرِفوا من الخدمة العسكرية. ومؤخراً، قدمت للممثلة الخاصة صورة فوتوغرافية لسجلات الأطفال غير البالغين الذين جُنِّدوا حديثاً ممن صُرِفوا من الخدمة العسكرية منذ أيار/مايو.

وبالرغم من كل المعلومات التي قدمتها الحكومة الوطنية، وكذلك الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في ميانمار، فإن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة يخلو من ذكر الإجراءات الملموسة التي اتخذتها حكومة بلدي أو لا يذكر منها إلا القليل. وما زال التقرير يفتقر إلى الدقة والموضوعية، كما أنه يتضمن ادعاءات لا أساس لها.

وأود أن أحيط أعضاء المجلس علماً بأن ميانمار، كما أبلغ وكيل الأمين العام غمباري هذا المجلس في أيلول/سبتمبر، لم تعد في حالة صراع مسلح. وتبذل الحكومة كل جهد ممكن من أجل منع استخدام الأطفال جنوداً.

ونرى أنه لا بد أن تعمل الحكومات الوطنية والأمم المتحدة معاً بشكل وثيق من أجل معالجة المسائل المهمة المتعلقة بحماية الأطفال. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أنه يتعين على كل الأطراف المعنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، أن تراعي أحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وأن تتقيد بها بشكل صارم، مع التركيز خصوصاً على الفقرتين ٢ (ج) و(د) من المنطوق. ولا أغالي بالتأكيد بقوة على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات المعنية بشأن المسائل المتصلة بآلية الرصد والإبلاغ من جانب كيانات الأمم المتحدة في اتصالها مع المجموعات المسلحة من غير الدول.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على الإرادة السياسية لحكومة ميانمار لمنع التجنيد العسكري للأطفال غير البالغين. كما أننا أنشأنا الآلية الوطنية اللازمة وسوف ننفذها حثيثاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أستراليا بالتركيز المستمر لمجلس الأمن على مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. ونحن ممتنون للفرصة المتاحة من خلال هذه المناقشة المفتوحة لإبراز شواغلنا فيما يتعلق بأثر الصراع المسلح على الأطفال في شتى أنحاء العالم.

ويثلج صدرنا تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة، وإنشاء آلية للرصد والإبلاغ، دعماً لإطار للامتثال، ووضع وتنفيذ خطط عمل محددة المدة. وهذه الجهود تعبر عن التقدم المحرز منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وتمثل خطوات ملموسة لتحسين أمن وحقوق الأطفال المتضررين من الصراع.

ونحن نشجع الجهود الرامية إلى إدامة الزخم والتقدم المحرزين حتى الآن ونحن ننتقل من المرحلة الأولى من تنفيذ ذلك القرار الهام. ومن الأمور الأساسية لذلك كفاءة تشغيل آلية الرصد والإبلاغ، ونشجع التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وغيرها من العاملين في المجال الإنساني وهو يتولون جمع، والتحقق من، المعلومات بشأن ممارسات التجنيد والانتهاكات الجسيمة الأخرى ضد الأطفال. ووصولهم سالمين دون عرقلة أمر حيوي لمواصلة تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، لكنها عائق شائع ورد ذكره في تقرير الأمين العام.

وحالات الصراع المسلح تثير عدداً من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال، لا من خلال تجنيد الأطفال فحسب، بما في ذلك ما تفعله المنظمات الإرهابية في هذا الصدد، ولكن أيضاً من جانب من يستغلون ضعفهم المفرط.

وفي نفس الوقت، نتفق مع توصية الأمين العام بأنه ينبغي إيلاء نفس القدر من الاهتمام لجميع فئات الانتهاكات الجسيمة. فلا يمكن ترتيب فئات الانتهاكات التي يعاني منها الأطفال في أوقات الصراع المسلح. فالإيذاء البدني، والاعتداء الجنسي والهجمات على المدارس والاختطاف والحرمان من الحصول على المساعدة الإنسانية كلها تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال تستحق وتتطلب اهتماماً واستجابة من المجتمع الدولي. كما أن هذه الانتهاكات تترك أثراً باقياً على الصحة البدنية والنفسية للأطفال، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا توصف بالنسبة لمستقبلهم.

وما من أفراد أو مجموعات يمكن أن يكونوا فوق القانون. وفي ضوء هذه الخلفية، نحيط علماً بتوجيه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية اتهامات إلى أحد الأفراد بشأن تجنيد أطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم للمشاركة في الأعمال القتالية بصورة نشطة. ومازالت هذه القضية في مرحلة جلسات الاستماع التي تسبق المحاكمة، لكنها تعتبر نقطة تحول في مكافحة الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم. فهذه الخطوة الهامة تبنى على الفقه القانوني للمحاكم الجنائية الدولية الأخرى مثل المحكمة الخاصة لسيراليون التي أكدت في عام ٢٠٠٤ أن تجنيد الأطفال قد ظل منذ بعض الوقت يستتبع مسؤولية جنائية فردية. وترحب استراليا بهذه التطورات في مجال القانون الدولي التي تسلط الضوء على محنة الأطفال الذين يجبرون على القتال في حروب الكبار والتي تعزز أيضا مكافحة الإفلات من العقاب.

وتؤيد استراليا اتخاذ عدد من التدابير لتخفيف تأثير الصراعات على الأطفال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي المناطق الشمالية والشرقية المتضررة من الصراع في سري لانكا، ندعم الجهود التي تبذلها اليونيسيف لمنع جميع أشكال العنف المتعلق بالصراعات بأنشطة تشمل الرعاية النفسية والحماية المجتمعية والجهود الرامية إلى منع تجنيد الأطفال. وفي تيمور الشرقية، قدمنا الدعم المالي للمسؤولين عن حماية الأطفال كي يتمكنوا من العمل في مخيمات

المشردين لضمان السلامة والأمن والرفاه للأطفال المشردين نتيجة للصراع الأخير. وفي المنطقة الجنوبية من مينداناو في الفلبين، يساعد التمويل الأسترالي لليونيسيف المجتمعات المتضررة من الصراع وذلك بضمان حصول الأطفال في هذه المجتمعات على التحصين والتعليم والحماية. وإننا نشيد بالدور الذي تقوم به اليونيسيف في هذه الحالات وغيرها لضمان احترام حقوق الأطفال من حيث المبدأ والممارسة على السواء وتلبية الاحتياجات البدنية والعاطفية للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

وتدعم أستراليا دعوة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة للانتقال من الحلول الإسعافية إلى الحلول الإنمائية الطويلة الأجل التي تعالج بصورة شاملة القضايا الأساسية المتعلقة بإعادة دمج الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في مجتمعاتهم وإعادة تأهيلهم وتلبية احتياجاتهم. ونتوجه بالشكر للممثلة الخاصة لريادتها والتزامها في هذا الشأن.

وعلى صعيد إيجابي، يسعدني أن أنقل إلى مجلس الأمن، أنهّ حالما أودعت استراليا وثائق التصديق، دخل البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة حيز النفاذ في استراليا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. و يؤكد دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ، التزام حكومة استراليا المتواصل، ليس لتعزيز وحماية حقوق الأطفال في هذا المجال فحسب، وإنما لتوسيع أهداف اتفاقية حقوق الطفل ومدى الخطورة التي ننظر بها لانتهاك هذه الاتفاقية.

وأستراليا باعتبارها ديمقراطية ناهضة وقوية، معروفة بالحماية التي توفرها للأطفال من خلال قوانينها ومؤسساتها. وعلى المستوى الدولي، نحن ملتزمون أشد الالتزام بالجهود المبذولة لتعزيز وحماية الأطفال. ونحث جميع الدول على بذل جهود جادة للإبلاغ بالتفصيل عن انتهاكات حقوق الأطفال و على تنفيذ خطط العمل التي ينص عليها قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وسوف تقرر الجهود التي تبذلها الدول نجاح هذه التدابير في منع سوء معاملة الأطفال وفي تخفيف معاناتهم في أوقات الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أعطي الكلمة الآن لمندوب نيبال.

السيد اشاريا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود إن أعرب لكم عن أحر التهاني بمناسبة رئاسة بيرو لمجلس الأمن هذا الشهر. ويتقدم وفدي بالشكر لمجلس الأمن على إجراء هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، ونتقدم أيضا بالشكر للأمين العام وممثلته الخاصة، السيدة راديكا كوماراسوامي، على تقريرها عن هذا الموضوع (S/2006/826). ونثني كذلك على الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة، لا سيما الدور الثمين الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في هذا المجال.

إن النساء والأطفال أكثر الفئات عرضة للخطر في الصراعات المسلحة في العديد من أجزاء العالم. ونظرا لخطورة الوضع ومحنة الأطفال في العديد من الحالات المعقدة السائدة اليوم، نرى أنه عين الصواب أن يدرج مجلس الأمن هذه القضية في جدول أعماله.

إن وفدي ظل يتابع باهتمام وثيق التطورات الجارية في المداولات التي أجراها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اعتماده للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وإنشاء الأمين العام لآلية الرصد والإبلاغ، وتعيين الممثلة الخاصة للأمين العام وإنشاء مجلس الأمن فريقا عاملا في هذا الإطار. ومع ذلك، علينا النظر بمزيد من العناية فيما يتعلق بالنتائج التي حققناها حتى الآن في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ في الميدان،

الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرات الوطنية للتخفيف من محنة الأطفال وتحسين أوضاعهم المعيشية.

ويتضمن التقرير الذي رفعه الأمين العام إلى مجلس الأمن بعض الحالات المحددة المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة في نيبال. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الأطفال في نيبال، كغيرهم في أي مكان آخر، قد عانوا الكثير خلال عقد من الصراع المسلح. لكن ومنذ تشكيل الحكومة الديمقراطية في أعقاب الحركة الشعبية الناجحة في شهر نيسان/أبريل الماضي وتوقيع اتفاقات السلام، تحسن الوضع إلى حد كبير. وأدى توقيع اتفاق السلام الشامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى وضع حد للصراع المسلح الذي دام عقدا من الزمن في نيبال ومهد الطريق لانتخابات الجمعية التأسيسية بحلول منتصف شهر حزيران/يونية ٢٠٠٧.

ومنح اتفاق السلام الشامل كذلك فرص السلام والاستقرار الدائمين، وسيادة القانون، والديمقراطية المتعددة الأحزاب، وحماية وتعزيز حقوق الأطفال والحريات الأساسية في البلد. وتعتقد الحكومة اعتقادا راسخا بأن السلام الدائم سوف يؤدي إلى تحقيق إصلاحات في الوضع العام لجميع قطاعات المجتمع، لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن الذين هم من أكثر الفئات تضررا من الصراعات المسلحة.

ويوفر اتفاق السلام الشامل، من بين أمور أخرى، حماية خاصة لحقوق الأطفال من جميع أشكال الانتهاكات. ويتضمن كذلك بندا ينص على عدم تجنيد الأطفال ما دون سن الثامنة عشرة أو استخدامهم في القوات المسلحة. وينص أيضا على إنقاذ الأطفال المتضررين فورا وتقديم المساعدة الملائمة إليهم، حسب الاقتضاء، لإعادة تأهيلهم. إنّ تنفيذ هذه الاتفاقات سوف يخلق بالتأكيد ظروفا أفضل في البلاد لحماية الأطفال ورفاهم.

ووفقا لهذه الاتفاقات، ترجو نيبال المساعدة من الأمم المتحدة، لا سيما في مجال مراقبة حقوق الإنسان. ويقوم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في نيبال بدور يستحق الثناء عليه في حماية حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الأطفال. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من توفير المساعدة اللازمة التي طلبتها نيبال وبأسرع وقت ممكن كي ندعم زخم عملية السلام المحلية وندفع الجهود الوطنية نحو السلام الدائم في البلاد.

إنّ نيبال ملتزمة تماما بحماية وتعزيز حقوق الأطفال. وإنّ القانون يحرّم تجنيد الأطفال في الخدمات العسكرية. وأي نشاط في هذا المجال يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون. أما الأطفال الذين فصلوا عن ذويهم والأطفال الجنود، فالحكومة كذلك ملتزمة تماما بإعادة دمجهم في أسرهم وفي المجتمع وذلك بتوفير التعليم والخدمات الأخرى لهم.

وأود نيابة عن حكومة نيبال، أن انتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام نيبال التام بحماية الأطفال وتعزيز حقوقهم ونموهم في جميع الظروف. ونيبال بوصفها طرفا في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، تلتزم بكل واجباتها الدولية في هذا المجال. وترحب نيبال بتوصية الأمين العام بتوفير الموارد والتمويل المناسبين للحكومات الوطنية، وللأمم المتحدة وشركائها لإعادة تأهيل ودمج جميع الأطفال الذين لهم علاقة بالقوات المسلحة.

ولاحظنا أن تقرير الأمين العام يتضمن توصيات مثالية يمكن أن تعمل بها جميع هيئات الاتفاقية ذات الصلة وآليات الأمم المتحدة، إن لم يكن مجلس الأمن نفسه.

وفي ختام كلمتي، أود أن أؤكد على ضرورة أن تقوم الهيئات ذات الصلة ووكالات الأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهود المتسقة والمنسقة لتعزيز قدرات البلدان

الوطنية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك حالات ما بعد انتهاء الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي ألكلمة الآن لمندوب بنغلاديش.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لا يسعني إلاّ أن اثني على كياسة بيرو في إدارتها لمداولات المجلس. وأود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2006/2) عن الأطفال والصراعات المسلحة الذي قدمه عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). إننا نرحب بتولي الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، منصبها في شهر نيسان /أبريل ونرحب كذلك بالتقرير الرائع الذي قدمته هذا الصباح.

ومما يثلج صدورنا أن تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ يجري على قدم وساق. ونقدر حقا أن العملية شملت التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ونأمل أن تنفذ خطط العمل المحددة الزمن لمنع الانتهاكات ووضع حد لها تنفيذا كاملا في جميع الحالات المعنية.

يبقى الأطفال أشد المستضعفين في الصراعات، وهم دائما أكثر المعانين. أما في عمليات السلام، فهم مجهولون في معظم الأحيان. إن حمايتهم من الحروب والصراعات هي مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا. ولا بد لنا من اغتنام زخم توافق الآراء الجاري حول جدول أعمال الأطفال والصراع المسلح.

ولكي نواكب عصر تطبيق معايير حماية الطفل الدولية، يجب على المجلس أن يحث الحكومات والفاعلين من غير الدول على احترام هذه المعايير والمناداة بها. إن البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل والنظام الأساسي المعتمد في روما للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية واتفاقية الألغام الأرضية، هي كلها صكوك وجيهة في هذا السياق. ولقد آن للمجلس أن يوسع دائرة تركيزه، التي ينبغي أن تشمل جميع فئات الانتهاكات الخطيرة غير تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا، كتشويه الأطفال وقتلهم، وأعمال العنف الجنسي وغيرها من الأعمال الخطيرة وحرمانهم من الانتفاع بالمساعدات الإنسانية.

وتزداد حدة العنف ضد الأطفال عادة في حالات الاحتلال الأجنبي. ويساورنا القلق من الأحداث المستجدة التي تأثر بها أطفال في الشرق الأوسط، وخاصة في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا بد من أن تُتخذ على جناح السرعة تدابير احترازية وإجراءات عملية، لتوفير حماية أتم للأطفال.

وبنغلاديش، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام، ستبقى محترسة على الدوام بالنظر إلى أحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ومن المهم تشجيع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على أن تولي اهتماما خاصا لتأهيل الأطفال وإعادة دمجهم. وينبغي توفير الخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية والسكن. ومن الأمور الحاسمة الأهمية إشراك المجتمعات المحلية لغرس الشعور بالملكية وبتوفر مقومات البقاء على المدى البعيد. ولا بد من تقديم المساعدات الفنية والمالية إلى البلدان والمناطق والمنظمات دون الإقليمية العاملة على بناء السلام. ونحث الجهات المانحة على مواصلة إسهامها السخي في هذا المسعى.

ونؤمن بأن حماية الأطفال، ولا سيما البنات، من العنف وإساءة المعاملة على أساس جنساني هي مسؤولية رئيسية ومستديمة. ويجب إيلاء أولوية عليا للاحتياجات الخاصة وجوانب الضعف المحددة المتعلقة بالفتيات المتضررات بالصراع المسلح. وينبغي ألا يكون هناك أي تسامح على

الإطلاق مع مرتكبي العنف، خاصة ضد البنات. ويجب ألا يكون هناك حصانة مطلقا في ذلك الصدد.

وأخيرا، علينا أن نتحاشى تمادي العنف الدوري. ولكي نحول دون أن تصبح ضحايا اليوم من المرتكبين في الغد، يجب تلقين الشبان والشيب على السواء قيم ثقافة السلام. ومن هذا المنطلق، يقدم وفد بنغلاديش في كل عام إلى الجمعية العامة مشروع قرار بعنوان ''العقد الدولي لثقافة سلام ولا عنف لأطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠''. ويحدونا أمل وطيد في أن يحظى مشروع القرار في هذا العام، شأنه في السنين السابقة، بتأييد المجتمع الدولي وأعضاء الأمم المتحدة تأييدا تاما له.

إن السلام والتعليم والبرامج وغيرها من أساليب اللاعنف لمنع الصراع وحله أمور ستساعدنا على تحقيق أهدافنا. ومتابعة هذه الأهداف بحزم قد تغير مجرى التاريخ. وستغير، بلا أدنى شك، مستقبل أطفال اليوم، وبالتالي رجال الغد ونسائه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هندوراس.

السيد روميرو - مرتينز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الأعضاء الآخرين لتهنئتكم، سيدي ممثل جمهورية بيرو الشقيقة، على إدارتكم الرشيدة بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، وأن أقر بأهمية طرح هذا الموضوع في المجلس - موضوع الأطفال والصراع المسلح - عملا بالولايات، ولكن قبل كل شيء عملا بالمبادئ المحددة في ميثاقنا، التي توصي بحماية أجيال الحاضر والمستقبل من آفة الحرب.

إننا نعرب عن تقديرنا الشديد لتقرير الأمين العام (S/2006/826)، فضلا عن تقرير ممثلته الخاصة، السيد راديكا كومارسوامي، التي تقوم بعمل مميز. ونحن نهنئها بحرارة.

ونود كذلك أن نعبر عن آيات شكرنا لتقرير المديرة التنفيذية لليونيسيف وتقرير ممثل منظمة إنقاذ الأطفال، اللذين ذكرا ببلاغة بضع حالات، بصورة عامة، وقدما توصيات هامة. ووفدي يؤيد هذه التوصيات، لا من حيث الشكل وحسب، بل بمضمونها الأساسي، فيما يتصل بوضع برامج عمل فعالة، تتصل بهذا الموضوع، تعزز جهود تأهيل الأطفال وإعادة دمجهم، بما يؤمّن بقاءها على المدى البعيد ونجاح هذه التدخلات.

ويسرنا أن نلاحظ أن هذا المجلس قد وضع في مصاف الأولويات، في العقد المنصرم، حماية حقوق الأطفال وتعزيزها، وخاصة الأطفال المتضررين بالصراع المسلح.

والبنية التي أنشأها المجلس بقراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) جعلت من الممكن وضع إطار قانوني، يمثل خطوة إلى الأمام في سبيل التوصل إلى حل لهذه المشكلة المعقدة، مما يكمل الآلية القانونية الدولية القائمة، وأود أن أشير إلى بضعة من أهم الصكوك: كاتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الخاص بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، فضلا عن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، على سبيل المثال لا الحصر.

ويسرنا إنشاء القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لآلية رصد وإبلاغ، معنية بمشاركة الأطفال في الصراع المسلح، كما يسرنا التشجيع على إقامة التنسيق ما بين شتى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، مع إسناد دور هام في هذه الأنشطة لليونيسيف.

سيعزز هذا، في رأينا، ويضمن رسم سياسات حماية فعالة لهذه الكائنات الذين تظلل ابتساماتهم مأساة العنف القاتل. وسينعش أيضا الآمال في عالم جديد، مختلف وعادل،

وكذلك آمال نماء شبابنا. ولربما استطعنا أن نتدبر أمر القضاء نهائية على آفة، يهددنا خطرها جميعا على السواء بدرجات متفاوتة، في بعض الأحيان أو في ظروف شتى، علما بأن الأطفال هم أحيانا أضعف حلقة في كثير من مناطقنا المهمشة.

إن الوقائع الاجتماعية والاقتصادية تعرضهم لبيئة عنف الشوارع، التي قد تكون حقيقتها أقسى مما نراه في صراع مسلح تقليدي. وإننا لنؤيد فعلا توسيع نطاق المعلومات التي نحاول الحصول عليها بغرض تحليل الطريقة التي يمكننا أن نُسهم بها في حل هذه المشكلة.

وتتمنى هندوراس أن ترى عالم، سلام وأمن وتسوية المنازعات بطرق سلمية، بتطبيق القانون الدولي. ونرجو أن نرى بسمات وأحلاما وتعليما ومستقبلا أفضل لأطفال عالمنا، بفضل العمل الفعلي بالحقوق الأساسية لجميع الناس، التي يجب أن نحترمها ونعززها في كل أنحاء العالم. وختاما، لا يمكن إزالة بسمات الأطفال وأحلامهم باستخدام البنادق استخداما مجرما.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلمة التالية على قائمتي ممثلة النرويج وأعطيها الكلمة.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): إن مناقشة اليوم فرصة جيدة لتركيز اهتمامنا على الحاجة إلى شراكة دولية أوسع نطاقا لتوفير حماية أفضل للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. فالأطفال هم أضعف الضحايا لأي صراع. وهم يستحقون اهتمامنا وحمايتنا. ويجب احترام حقوقهم والتسليم بدورهم الرئيسي في السلام والأمن.

نحن ندعم بالكامل الجهود الجارية لتعزيز إدماج مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة في قطاع السلام والأمن في الأمم المتحدة وفي عمل مجلس الأمن. ويجب أن نوجه المزيد من الاهتمام للتحديات والتهديدات الجديدة الناشئة، على النحو الذي اقترحته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة في إطارها الاستراتيجي. والنرويج على استعداد لدعمها في هذا المجال وفي مهامها بشكل عام.

وترحب النرويج بالإطار الأكثر شمولا لمجلس الأمن في تصديه لمشكلة الأطفال والصراعات المسلحة تماشيا مع القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقراراته السابقة. والتزم الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة بخطة عمل تضمن النظر في حالات محددة والاستعراض المنتظم لكل الحالات المثيرة للقلق. ويمكن للاجتماع الوزاري، الذي دعت إليه فرنسا في وقت سابق من هذا العام، أن يشكل نموذجا لاستمرار مشاركة كل الجهات ذات المصلحة.

ويتعلق تطور هام آخر بنظام الرصد والإبلاغ بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود أطفال، بالإضافة إلى الانتهاكات الأخرى والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. وينبغي توفير المعلومات عن ممارسات كل الأطراف في الصراعات المسلحة، بما في ذلك القوات المسلحة للحكومات والمجموعات شبه العسكرية والمجموعات المسلحة من غير الدول.

وتستطيع المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورا هاما في نظام الرصد والإبلاغ. وقد قدمت النرويج الدعم لنظام الرصد والإبلاغ من خلال اليونيسيف. وتشجع النرويج على اتباع نهج واسع النطاق بشأن الرصد والإبلاغ. ونؤيد اقتراح الأمين العام بأن يوسع المجلس نطاق تركيزه وأن يولي نفس القدر من الرعاية والاهتمام للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في كل الحالات المثيرة للقلق. ويتضمن ذلك جميع فئات الانتهاكات الخطيرة التي

تتجاوز تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود أطفال كما وردت في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وللأسف، فإن إعداد وتنفيذ خطط العمل من جانب الدول لوقف ممارسات التجنيد الجبري للأطفال واستخدامهم كجنود أطفال لا يزال يعتريه التأخير. ونحن بحاجة إلى رؤية مزيد من الاستخدام الفعال لخطط العمل. وبينما يسعدنا ملاحظة أن عددا من البلدان عبرت عن التزامها بإعداد مثل هذه الخطط، فإننا نؤيد الدعوة إلى كل البلدان المدرجة في قائمة التقرير بأن تقوم بأعمال المتابعة لوضع خطط عمل في إطار زمني محدد. والنرويج، بوصفها عضوا في المجتمع الدولي، مستعدة للنظر في طرق تقديم الدعم.

وقد شهدنا انتكاسات تضرر منها السكان المدنيون، بما في ذلك الأطفال في منطقة الشرق الأوسط. ويتضرر المدنيون من الذخائر العنقودية، ليس خلال الصراع فحسب، بل أيضا لفترة طويلة بعد ذلك. ويجب أن نحول دون تحول الذخائر العنقودية إلى تلك الآفة الإنسانية التي شكلتها الألغام المضادة للأفراد قبل اتفاقية حظر الألغام. ومن هذا المنطلق، شرعت النرويج في مبادرة دولية لحظر الذخائر العنقودية.

وهناك ما يدعو إلى التفاؤل الحذر في بلدان مثل أوغندا ونيبال. وترحب النرويج بوقف الأعمال العدائية بين جيش الرب للمقاومة وبين حكومة أوغندا. ونأمل أن يتحول ذلك إلى اتفاق سلام مستدام يمكنه أن يضع حدا لمعاناة عدد كبير من الفتيان والفتيات الذين اختطفوا ليصبحوا جنودا أطفالا. وندعو جيش الرب للمقاومة إلى أن يطلق جميع النساء والأطفال المحتجزين، بموجب قراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ورحبت النرويج ترحيبا حارا باتفاق السلام الشامل في نيبال. ووفقا لاتفاق السلام سيشرع قريبا في عملية تجميع أفراد القوات المسلحة. وسيتم فصل الشبان دون الثامنة عشرة ونقلهم إلى مراكز عبور. واليونيسيف في نيبال، بوصفها الوكالة الرائدة في التصدي للمسائل المتعلقة بمسائل الأطفال المرتبطين بقوات عسكرية ومجموعات مسلحة أعلنت استعدادها لتقديم المساعدة. والنرويج على استعداد لمساعدة اليونيسيف في هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إسرائيل وأعطيه الكلمة.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، سيدي، عن امتناننا لقيادتكم المقتدرة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأن أشيد بكم لإجراء هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، على تقريرها وجهودها الهامة، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة آن فينيمان، على العمل الذي تضطلع به.

وإذ تولي إسرائيل أولوية عالية لحماية الأطفال، فقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام (S/2006/826)، ونشعر بالارتياح إزاء جهود مجلس الأمن وفريقه العامل، وجهود الأمين العام وموظفيه. وتؤيد إسرائيل الجهود الدولية في هذا الميدان، بما في ذلك اعتماد اتفاقية حقوق الطفل المعْلم وبروتوكولها. ولذا ندعو أيضا السيدة كوماراسوامي إلى زيارة بلدنا، ونتطلع إلى هذه الزيارة عما قريب.

ويجري في مختلف أنحاء العالم تجنيد الأطفال لكي ينضموا إلى مليشيات جوالة وعصابات مسلحة ومجموعات إرهابية. وفي منطقتنا، شهدنا تجنيد الأطفال لشن هجمات إرهابية والقيام بأعمال عنف، وعلى سبيل المثال لا الحصر، التفجيرات الانتحارية. وشهدنا الاستغلال القاسي للأطفال من خلال استخدامهم دروعا بشرية. وشهدنا تحويل غرف نوم الأطفال إلى مصانع لإنتاج الأسلحة، والمدارس إلى مخازن أسلحة ورياض الأطفال إلى ملاجئ للإرهابيين. ولمكافحة

هذه الظاهرة المقلقة، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للتحريض والاستفزاز من جانب القادة الاجتماعيين والسياسيين في منطقتنا ككل، بما في ذلك السلطة الفلسطينية.

إن الشباب يتميزون بسرعة الاستيعاب إلى حد كبير. وهم معرضون لامتلاك عقولهم من جانب أفراد ذوي مكانة شعبية، ولتسميم آرائهم بنصوص الكراهية الموجودة في كتب التدريس المستخدمة في منطقتنا. وهذه الأشكال من التحريض تعد الأكثر ضررا لأنها تشوه قيمة وقدر التعليم. ومن أجل حماية الأطفال بالفعل، يجب أن نفهم النتائج التربوية للتحريض. وبالتالي، من المؤسف ملاحظة أن خطورة هذه المسألة لم تنعكس في تقرير الأمين العام. وتحريض الأطفال لا يقل خطورة عن الإرهاب. فهو يغذي الهياكل الأساسية للكراهية ويبث السموم في حياة المجتمع. ونأمل أن يتم توجيه المزيد من الاهتمام لهذه المسألة في المستقبل.

وبالمثل، نأسف لأن التقرير لم يشر إلى حقيقة أن أطفالا جندوا فعلا من جانب إرهابيين فلسطينيين لتنفيذ هجمات. وهذه حقيقة نواجهها وعملت إسرائيل ومجموعات لحقوق الإنسان على توثيقها. ونأمل أن تنال هذه الحقيقة الاهتمام في مجلس الأمن وفي التقارير المقبلة.

وكان هذا العام عاما صعبا بالنسبة للأطفال في منطقتنا، حيث وجدوا أنفسهم وسط تبادل إطلاق النار في صراع مسلح مرير وفي خضم تيارات التطرف والكراهية. ومنذ بداية صيف هذا العام، فإن الهجمات الإرهابية من جانب حزب الله في الشمال والإرهابيين الفلسطينيين في الجنوب لفت الحياة المدنية في إسرائيل.

وبينما واصل الأطفال في شمال إسرائيل إعادة بناء حياتهم، فإن أطفال إسرائيل في الجنوب ما زالوا يعانون من الإرهاب الفلسطيني. وقد أصبحت الحالة في الآونة الأخيرة من الخطورة بحيث جرى إجلاء آلاف الأطفال من بيوتهم في سديروت. وحصيلة الآثار النفسية التي سببها الإرهاب للأطفال ما زال فهمها في بداياته الأولى. وفي هذا الصباح بالذات علمنا أن أعدادا قياسية من المراهقين في شمال إسرائيل تركوا الدراسة بسبب ضغوط ما بعد الصدمة النفسية. وفي الجنوب بدا الآباء والاختصاصيون في الصحة الطبية يرون مستويات عالية بصورة استثنائية من القلق والخوف بين الأطفال الذين بدأت تظهر على كثيرين منهم علامات الصدمة النفسية والانكفاء مثل التبول في السرير والكوابيس. بل إن بعض الأطفال لا يتذكرون كيف كانت الحياة قبل صواريخ القسام.

ومن المهم تذكُّر أن لا أحد يمتلك احتكارا على أنه وحده الضحية. إن معاناة كل الأطفال – وأشدد، كل الأطفال: الأطفال اللبنانيين والاسرائيليين والفلسطينيين – يجب الاعتراف بها. وإنكار معاناة جانب واحد يقوض آفاق التفاهم المتبادل والتسامح المتبادل.

ومن سوء الحظ أننا رأينا، في هذه الهيئة العالمية أثناء الشهر الماضي، هذا الشيء بالضبط: رغبة في تجاهل جانب واحد من المعاناة وفي اعتماد قرارات أحادية الجانب. إن القرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة سيّست العذاب الإنساني المأساوي وعرضت صورة للتاريخ أحادية الجانب ونقلت واقعا مشوها. فقد قلبت تلك القرارات معاناة الأطفال إلى بيدق سياسي لزيادة انتقاد إسرائيل، بينما تجاهلت الواقع في الميدان ومصدر الرعب.

أود أن أخصص لحظة واحدة لأذكر أن إسرائيل وجدت القول، أثناء مداولات اليوم، بأن عدد الأطفال المقتولين في صراع هذا الصيف في لبنان كان أكبر من عدد المقاتلين – وأفترض أن المتكلم قصد الإرهابيين – قول مزعج بعض الشيء ومشكوك فيه. لا علم لي بمصدر البيانات المستشهد بها، لكن ما أعرفه هو أن حزب الله، باستخدامه

الأسلحة لإطلاق النار من بين المناطق المدنية واستخدامه المدنيين دروعا بشرية، إنما شوّه، عمدا، الحدود الفاصلة بين المدنيين والإرهابيين. لقد حاولوا الهرب من الضربات الانتقامية والتنصل من المسؤولية عن الرعب الذي نشروه. إن الغموض المحيط بعدد المدنيين والإرهابيين الذين قتلوا إنما يؤكد تلك المناورة. ولئن كان موت كل مدني بريء – سواء أكان بالغا سن الرشد أو طفلا – في وقت الحرب مأساة حقيقية، فإن البيان المحدد الذي استمعنا إليه اليوم يمكن أن يقود إلى استخلاص نتائج تنطوي بوضوح على مشكلة.

إن وقف إطلاق النار المتفق عليه قبل يومين في منطقتنا يمثل علامة واعدة، وعدا بالسلام والأمل لنا ولأطفالنا – كل الأطفال. ولكن يجب فعل أكثر من ذلك. يجب علينا أن نتيقن من أن التوترات الكامنة في لب الصراع والحقد والحض، وازدراء حماس بواجباتها الدولية التي قبلت بها – بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والإرهاب والتقيد بالاتفاقات السابقة – يجب أن تعالَج.

إن إسرائيل تنتظر شريكا فلسطينيا أصيلا ينشد السلام. والواقع أن منطقتنا عاشت شهوراً صعبة. لكن الماضي لا يمكن تغييره، والضحايا بين كل الأطراف في الصراع لا يمكن إعادتهم. وما تبقى هو المسار الذي نرسمه معاً لنمنع حدوث مزيد من المآسي ولنخلّف ميراثا للجيل المقبل. وإنْ فعلنا ذلك يمكننا أن نحوّل العداوة إلى ود وأن نشرع في السير معاً، لا في مستقبل بعيد وإنما في أيامنا هذه، على درب الاعتراف المتبادل والاحترام والحوار المباشر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل مصر، وأعطيه الكلمة.

السيد عبد العزيز (مصر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر للأمين العام على التقرير الخاص بالأطفال والصراعات المسلحة، المطروح أمامنا تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأيضا للسيدة آن فنيمن، المديرة التنفيذية لليونيسيف، والسيدة راديكا كوماراسوامي الممثلة الخاصة للأمين العام على بيانهما اليوم، وعلى الجهد الذي يؤكد على تصميم المجلس، بالتعاون مع الأجهزة الفنية بالأمم المتحدة، على وضع حد لاستغلال الأطفال في الصراعات المسلحة والقضاء على معاناتهم، وعلى استغلال مختلف الأطراف لهم في أثناء الصراعات.

ولكن رغم اعتراف التقرير بتصاعد العنف الناجم عن الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط، وخاصة في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، والذي أسفر عن وقوع آلاف الضحايا من الأطفال، أكثرهم بسبب الهجمات التي تشنها إسرائيل على فلسطين ولبنان دون توقف، فإن التقرير لم يتضمن أي إشارة إلى الجهد المبذول من جانب الأمم المتحدة للتصدي لهذا الوضع المخزي. حيث لم تُتح الفرصة حتى الآن للممثلة الخاصة للأمين العام لزيارة لبنان وإسرائيل، ولتقييم الموقف ميدانيا. ولم تعرض حالتا لبنان وفلسطين على مجموعة العمل التابعة لمجلس الأمن حول الأطفال في الصراعات المسلحة. كما لم يتم إنشاء آلية للمراقبة والإبلاغ لمتابعة الموقف المتدهور هناك، أسوة بمناطق النزاع المسلح السبع التي تم إنشاء آليات لمتابعة أوضاع الأطفال بها، رغم أن الحالة في فلسطين ولبنان مدرجة بالفعل على جدول أعمال مجلس الأمن، وأن هاتين الحالتين لا تقلّ أهميتهما عن حالات أخرى غير مدرجة على جدول أعماله أنشأ المجلس بشأنها آليات للمتابعة، مثل نيبال وسري لانكا على سبيل المثال، رغم أنها تقع خارج نطاق اختصاص مجلس الأمن.

ومن هنا، فقد طالبت مصر بأن تتضمن ولاية بعثة تقصي الحقائق، تنفيذا للقرار الصادر عن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة دإط – ١٠/١٦، وبعد فشل مجلس الأمن في اعتماد قرار حول الموضوع، طالبت مصر

بتقديم تقرير تفصيلي عن أوضاع الأطفال في فلسطين، وتحديد مسؤولية إسرائيل حيالها. كما نطالب الأمين العام بإيفاد ممثلته الخاصة في مهمة عاجلة لتقديم تقرير منفصل عن تدهور أحوال الطفل اللبناني نتيجة للأعمال العسكرية الإسرائيلية الأخيرة، ونتطلع لتلقي معلومات تفصيلية عن هاتين القضيتين الهامتين في التقرير القادم حول الموضوع.

ومن نفس المنطلق، تقوم حاجة ماسّة إلى أن تؤدي الأمم المتحدة دورا فاعلا للتعامل مع الأعداد المتزايدة للضحايا من أطفال العراق، بغض النظر عما إذا كان ذلك بسبب العنف الطائفي أو بسبب تجاوزات القوات المتعددة الجنسيات، التي يجدد مجلس الأمن ولايتها كل فترة. ويتطلب ذلك تكليف الممثلة الخاصة للأمين العام بزيارة ميدانية للعراق، للتعرف على عمق المشكلة عن قُرب، وتقديم تقرير منفصل عنها. كما يتطلب إيجاد آلية لضمان التزام القوات المتعددة الجنسيات بنفس مدونة السلوك والمعايير الأخلاقية التي تطبق على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، خاصة عند التعامل مع الأطفال وإساءة استغلالهم، بالشكل الوارد تفصيلا في البند الفرعي جيم من القسم الرابع من التقرير، الذي يتعامل مع الانتهاكات التي ارتُكبت ضد الأطفال في العراق، ويركز على الانتهاك الجنسي للأطفال جنبا إلى جنب مع قتلهم وتشويههم، وهو ما يجب أن يتسع ليشمل مسؤولية القوات المتعددة الجنسيات عما يرتكبه أفرادها ضد الأطفال في العراق.

فيما يتعلق بتطوير خطط العمل اللازمة لمجابهة العنف الموجه ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، والوارد تفصيلا في الجزء السادس من التقرير، ترى مصر ضرورة ألاّ يُترك وضع وتنفيذ هذه الخطط للأطراف المعنية وحدها، حيث أن ذلك يجعل التنفيذ طوعيا، ولا يحقق الشمولية المطلوبة لتنفيذ الخطط، ولا يضمن الوصول إلى النتائج المرجوة منها. وفي هذا نود الإشارة إلى أنه، ومع تقديرنا للإنجازات التي تمّت في حالات بوروندي وكوت ديفوار والكونغو الديمقراطية ونيبال وسري لانكا والصومال وجنوب السودان وأوغندا، إلا أن التقرير المطروح أمامنا قد خلا من أي نشاطات فاعلة للتوصل إلى هذه الخطط، سواء كان ذلك في ليبريا وميانمار وفلسطين ولبنان أو غيرها، الأمر الذي يثير التساؤل حول المعايير التي يتم على أساسها اختيار الحالات التي يتم التعامل معها دون غيرها.

وهنا، لا بد من التأكيد على الرابطة الوثيقة بين وصول الأمم المتحدة إلى خطط عمل ذات فعالية وبين التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراعات القائمة التي يتم وضع خطط العمل للتعامل مع مشكلات الأطفال فيها. فتجاهل التعامل مع المشكلات السياسية أمام مجلس الأمن، والوصول في بعض الأحيان لاستخدام حق النقض ضد قرارات تطالب الأطراف بالعمل على التوصل للحل السلمي، في ذات الوقت الذي تطالب فيه الأمم المتحدة الدول الأطراف بالتوصل لاتفاق فيما بينها حول خطة عمل لحماية الأطفال، يُعد تناقضا في حد ذاته وإجراء يفتقد أي فعالية بل ولا يقوم على منطق سليم.

ويتطلب الأمر كذلك ألا يسعى مجلس الأمن للاستئثار بمسؤولية التعامل مع حالات الأطفال في الصراعات المسلحة. فالتقرير المقدم لنا يتعامل مع حالات ينبغي التعامل معها في الجمعية العامة واللجنة الثالثة وليس أمام مجلس الأمن باعتبارها حالات غير مدرجة على جدول أعماله من جهة، ولا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين من جهة أخرى.

أخيرا، تتفق مصر مع التقييم الوارد في القسم السابع من التقرير حول دور وأنشطة المستشارين المعنيين بحماية الأطفال، وخصوصا ما ورد في الفقرة ١٣٢ من مقترحات، لتحسين مجالات عمل هؤلاء المستشارين، بهدف حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، بما في ذلك الحاجة إلى وضع

سياسات قوية تدعمها إدارة عمليات حفظ السلام، وتقوم على إدماج حماية الأطفال في الصراعات المسلحة في صلب عمليات حفظ السلام المختلفة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل بنن، الذي أعطيه الكلمة.

السيد إيهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بنن الإعراب عن امتنانه العميق لكم، سيدي، على الطريقة الرائعة التي وجه بها وفد بلدكم عمل مجلس الأمن خلال هذا الشهر ونحن ممتنون لكم على عقد هذه الجلسة العامة بشأن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، وعلى الطابع الخاص الذي أضفاه عليها وزيركم بترؤسها.

وأود أيضا أن أرحب بحضور السيدة كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام، وأشكرها على تفانيها في خدمة قضية الأطفال في حالات الصراع.

لقد جعلت بنن هذه المسألة واحدة من أولويات فترة عضويتها في مجلس الأمن عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، مكن تأييد جميع أعضاء المجلس لإنشاء آلية الرصد والإبلاغ، والفريق العامل المسؤول عن دراسة تقاريرها، من اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي قدمته بنن وفرنسا.

ويسرنا أن نلاحظ بعد قراءتنا المعمقة لتقرير الأمين العام أن مجلس الأمن والأمانة العامة، فضلا عن برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، قد عملت بصورة متضافرة مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، من قبيل صندوق إنقاذ الطفولة ومنظمة أوكسفام لتنفيذ الآلية وإدارة الفريق العامل بفعالية. ونلاحظ بقلق المخاطر التي يتعرض لها موظفو الآلية في الميدان من أجل الوصول إلى مناطق الصراع. ومن واجب الأطراف المعنية أن تكفل الوصول إلى الأطفال، وألا تعيق جهود المجتمع الدولي لحمايتهم.

ومما يزعجنا كثيرا مواصلة انتهاك المعايير الإنسانية في الصراعات المسلحة، لا سيما في ما يتعلق بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام، والطابع المعقد للفظائع المروعة التي يسقط الأطفال ضحية لها. ويجب على المجتمع الدولي إذن أن يصبح منظما، وأن يشرك جميع الأطراف الفاعلة التي يمكنها أن تساهم في توفير حماية أفضل للأطفال. وعلى الآلية أن تزيد من تعويلها على المجتمع المدني في البلدان المعنية، بالإضافة إلى إيفاد مستشارين مختصين في حماية الأطفال.

ويجب علينا، بحكم الطابع الشامل لهذه المسألة، أن نتجاوز القيود المفروضة على تدخل مجلس الأمن. وترى بنن أنه يجب على مجلس الأمن إيلاء نفس القدر من الاهتمام لجميع البلدان المعنية ولكل أشكال انتهاكات حقوق الأطفال في حالات الصراع. غير أننا نعرب عن امتناننا لتلك لبلدان التي تعاونت طوعا مع الفريق العامل التابع للمجلس، وهو أمر يشرفها تماما.ولكفالة التنفيذ السلس للآلية، وبالنظر إلى جسامة الحقائق الواردة في تقرير الأمين العام، لا يمكن للمجلس أن يستمر في التعويل على حسن نية البلدان غير المدرجة في جدول أعماله.

ولهذا نناشد أعضاء المجلس أن يفسروا القرار بصورة إيجابية، لضمان زيادة فعالية حماية الأطفال في حالات الصراع، بالاعتراف بمقصد الآلية العالمي والشامل. وعلى الفريق العامل أن يضع برنامج عمله لعام ٢٠٠٧ على ذلك الأساس. وينبغي له أن يدرس جميع التقارير التي أعدتها الآلية، ويتخذ التدابير المناسبة لكفالة حماية فعالة للأطفال المعنيين.

ويجب الإصرار على خطط العمل التي دعا مجلس الأمن الأطراف في الصراع إلى إعدادها عملا بالقرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤) في جميع البلدان المعنية. ويجب تحميل الأطراف المسؤولية عن تنفيذها. والأطراف التي تقدم خطط عمل دون

أن تنفذها تكون على القدر ذاته من الخطأ الذي تكون عليه تلك الأطراف التي لا تتوفر على خطط من هذا القبيل.

والمحاكمات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تثبت للأطراف عزم المجتمع الدولي على وضع حد للإفلات من العقاب في هذا المجال. وبالتالي، نحن نرتقب بشغف إتمام الإجراءات التي بدأنا فيها. ونناشد الحكومات أن تتعاون مع المحكمة في تنفيذ أوامر القبض، بغية تعزيز مصداقيتها وفعاليتها باعتبارها رادعا.

ويسرنا أن نلاحظ أن تطورات إيجابية قد استجدت بفضل الضغط الذي مارسه المجتمع الدولي، لا سيما اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها في العديد من البلدان. وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم ذلك التقدم من خلال تدابير تقديم المساعدة والدعم لعمليات السلام الجارية فعلا، لأن استعادة السلام ضرورية لحماية الأطفال. وفي هذا السياق، مما له أهمية قصوى تؤخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للأطفال المتضررين من الصراعات لكي تعالج على النحو الواجب التهديدات الخطيرة لمستقبلهم ومستقبل بلدانهم، بسبب ما قاسوه من تجارب مؤلمة، وما لحق بهم من ضرر.

وفي ما يتعلق بحالة غرب أفريقيا تحديدا، فإن الحدود يسهل اختراقها، وتورط الأطفال في صراع في أحد البلدان يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار بلدان أخرى، بفعل تنقلهم وتكرار تجنيدهم في عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أو حتى في جماعات مسلحة من غير الدول تخدم مصالح تضر بالسلم والأمن الدوليين.

وعلى مجلس الأمن توعية المجتمع الدولي، بشكل فعال وكفي، بضرورة رعاية الأطفال الذين قامت الأطراف المتصارعة بتسريحهم. ولا يمكن أن نترك المجتمعات المتضررة تتحمل لوحدها عبء إنشاء البنى التحتية اللازمة لاستقبالهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويجب التصدي، بكل العناية اللازمة، للمشاكل المطروحة في هذا المجال، من خلال بذل الجهود لتوطيد السلام وتقديم المساعدة إلى اللاجئين والأشخاص المشردين.

وختاما، أود أن أعرب عن تأييد بلدي للتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، داعيا فيها إلى دراسة شاملة لجميع المسائل ذات الصلة، وخاصة المسائل المتصلة بتعبئة الموارد البشرية والتمويل، بغية توفير استجابة ملائمة لمشكلة الأطفال في حالات الصراعات المسلحة، لأن تلك الاستجابة تتطلب خبرات وموارد غير متوافرة غالبا في مجتمعاتها الأصلية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعبّر لكم عن شكرنا على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، وأن أتقدم بالشكر أيضا إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة فينيمان، على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين تقدمتا بهما. وإننا نقدّر الجهد الكبير الذي بذله الأمين العام في إعداد التقرير موضوع هذه الجلسة وخاصة فيما يتعلق بمدى امتثال الأطراف لوضع حد لتجنيد الأطفال أو استخدامهم في الصراعات المسلحة، وفي توفير المعلومات عن التقدم المحرز في إنشاء آلية الرصد والإبلاغ التي أشار إليها قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ومما لا شك فيه أن تقرير الأمين العام يعكس قلق المجتمع الدولي إزاء معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة، ويعكس أيضا المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه عن إيجاد الحلول لإنهاء هذه المعاناة، وخاصة عندما تتجاهل الأطراف المبادئ الأساسية التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي

ومبادئ حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية الأطفال.

وإذا رجعنا إلى الإحصائيات التي أوردها تقرير اليونيسيف حول وضع الأطفال في العالم عام ٢٠٠٦، يتضح لنا حجم الكارثة التي ستواجهها البلدان النامية. وأكتفي بالإشارة هنا إلى أن هناك ما يزيد عن ٢٥٠ ٠٠٠ طفل يخدمون كمجندين في النزاعات المسلحة، ناهيك عن وجود ١٤٠ مليون طفل يتيم في الدول النامية، إضافة إلى أكثر من مليون طفل محتجز يتعرض للعنف البدني والجنسي، كما تتم المتاجرة بأكثر من ١,٢ مليون طفل سنويا، والأرقام كثيرة يمكن العودة إليها في التقرير المذكور لمن يريد.

وفي سياق المعلومات عن الامتثال وعن التقدم المحرز في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، يتطرق التقرير إلى الوضع في العراق، ويشير إلى أنه في إطار الوضع الأمني الحالي، يتعذر للغاية تحديد عدد الأطفال الذين كانوا ضحية للعنف أو شركاء فيه. ونحن بدورنا نشاطر الأمين العام هذا الاستنتاج.

لم تكن معاناة أطفال العراق ناشئة عن حالة العنف والإرهاب الذي يشهده البلد في الوقت الحاضر فحسب، على الرغم من أنها الأكثر إيلاماً وخطورة ووحشية، بل هي معاناة استمرت طوال العقود الثلاثة الماضية، مع ما شهده العراق خلالها من نزاعات وحروب داخلية وخارجية، إضافة إلى الآثار التي خلفتها العقوبات الاقتصادية المستمرة منذ نحو ثلاثة عشر عاما. إلا أن ما يجعل الوضع الحالي أكثر خطورة هو أن الطفولة في العراق باتت في بعض الحالات هدفا مقصودا للإرهابيين والجماعات الإجرامية، الأمر الذي حدا بمجلس الأمن إلى إصدار القرار ١٦١٨ (٢٠٠٥) الذي أدان فيه العمليات الإرهابية في العراق، بما فيها قتل اثنين وثلاثين طفلا في أبشع عمل إرهابي موجّه ضد الأطفال. ومؤخرا أصبح قتل الأطفال واختطافهم في أحيان عدة أسلوبا لإثارة الفتنة الطائفية.

وفي كل الأحوال، إن الخطر الجسيم الذي يواجهه أطفال العراق في الوقت الحاضر ناجم عن استمرار دورة العنف والإرهاب. ومما لا شك فيه أن التصدي لمجابهة هذا الخطر مسؤولية وطنية تضطلع بها الحكومة العراقية. لكن مؤازرة المجتمع الدولي ودعمه لجهود الحكومة العراقية في هذا المجال أمر لا يمكن الاستغناء عنه. والآليات والمعايير التي تنتهجها الحكومة العراقية لحماية الطفولة آليات ومعايير معتمدة دوليا، وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الطفل. وتسعى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني إلى جعل حقوق الطفل واقعا مُعاشاً يوميا. إلا أن هذه الجهود تصطدم بتردي الوضع الأمني واستمرار دورة العنف والإرهاب. لذا ينبغي أن يتركز الجهد الأساسي على ضرورة وقف التدهور الأمني.

وفي هذا السياق، اعتمدت الحكومة العراقية ممثلة في شخص رئيس وزرائها، نهجا سياسيا قوامه المصالحة الوطنية والحوار الوطني، وطرحت برنامجا وطنيا يقوم على هذا الأساس، وفق رؤية مفادها أن التوافق السياسي هو الذي يقود إلى وقف التدهور الأمني، ويؤدي بالنتيجة إلى تحسُّن الأوضاع في جميع المجالات. وقد أكد المجلس السياسي للأمن الوطني في العراق في اجتماعاته يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر على هذا النهج، كما أكد عليه السيد رئيس الوزراء في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عندما قال: ''إن إنهاء العنف الطائفي لن يحدث إلا حين يتفق السياسيون ويدركون أنه لا يوجد منتصر وخاسر في هذه المعركة''.

لذا، فإن المطلوب من المجتمع الدولي والأمم المتحدة والأصدقاء والأشقّاء تقديم مزيد من الدعم لجهود الحكومة العراقية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. إذ من الوهم التكلم

عـن حقـوق الأطفـال في العـراق وحمايتـهم في ظـل تـردي الأوضاع الأمنية بالشكل الذي هي عليه الآن، بينما سيؤشر تحسُّن الأوضـاع الأمنيـة إلى بدايـة حقيقيـة لوقـف معانـاة الأطفال العراقيين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلمة التالية في قائمتي هي ممثلة لبنان التي أعطيها الكلمة.

الآنسة زيادة (لبنان) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم بتنظيم هذه الجلسة المهمة. كما أود أن أعرب عن تقديري للسيدة راديكا كوماراسوامي على التقرير المتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة، وإننا نتطلع إلى زيارتها للمنطقة عموما ولبنان خصوصا، ونحن متأكدون من أنها ستشهد في الميدان ما سأشاطركم إياه حول معاناة الأطفال اللبنانيين نتيجة عدوان إسرائيل الأخير في الصيف الماضي.

ومـع أن الحقـائق والوقـائع الميدانيـة أصـبحت الآن موثقة تماما، فإن نقل صورة الاضطرابات الوجدانية والنفسية والجماعيـة إلى أعـضاء المجلـس أصـعب بكـثير. فالمـذابح الـتي وقعـت في قانـا الثانيـة ومـروحين والـشيّاح باتـت راسـخة في تاريخنا كمثال آخر على نوايا إسرائيل ضد شبابنا وأهلنا. لقد قُتـل ٣٦٠ طفـلا، وعـاني مئـات الأطفـال إصـابات وإعاقـات دائمة. وتم تـدمير خمـسين مدرسـة، وأصـبحت ٣٠٠ مدرسـة أخـرى بحاجـة إلى إصـلاحات كـبرى. وأزيلـت مـن الوجـود مرافـق الرعايـة الـصحية الأساسية في أنحـاء عديـدة مـن البلـد. ودُمـرت شـبكات الميـاه في جنـوب لبنـان ووادي البقـاع وجنوبي بيروت، مما جعل ١,٧ مليون شخص على الأقـل – ٤٠ في المائـة منـهم أطفـال – يفقـدون الوسـيلة الأساسـية للنظافة الصحية.

ليست هـذه سـوى أمثلـة قليلـة مـن ٣٢ نقطـة حيويـة استهدفتها قـوات الـدفاع الإسـرائيلية، بمـا فيهـا ١٠٩ جسـور مـدمّرة، و ١٣٧ طريقـا متـضررا، وأضـرار جـسيمة لمخـزون الوقـود، ممـا سـبّب إحـدى أكـبر الكـوارث الإيكولوجيـة في تاريخ البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لكل هذا الـدمار، لا بـد من مرور لبنان من جديد بمهمة الإنعاش الشاقة.

لقد استُهدفت الهياكل الأساسية المدنية اللبنانية عمـدا وتغيرت تـسميتها، وفقـا للمنطـق الإسـرائيلي، مـن مدنيـة إلى عـسكرية. واحتجـت قـوات الـدفاع الإسـرائيلية بـأن الهياكـل الأساسـية يمكـن افتراضـا أن يـستخدمها حـزب الله. ولم يخدع هـذا المنطـق الملتـوي أحـدا. واسمحـوا لي بالإشـارة إلى بعض التقارير.

لقـد انتـهت لجنـة التحقيـق التابعـة لمجلـس حقـوق الإنسان المعنية بلبنان، في أثناء تحليلها لمختلف جوانب الأثر على الحياة الذي أحدثته حرب الصيف الماضي على لبنـان، في الـنص المسبق غـير المنقح مـن تقريرهـا إلى أن ”الـضرر الـذي ألحـق بـبعض الهياكـل الأساسـية جـرى إحداثـه مـن أجـل التـدمير“. نعـم، لقـد كـان هجومـا بسيطا مـن أجـل التـدمير. واتهم هذا التقرير إسرائيل أيضا بعدم تحذير المدنيين المحليين بـشكل فعـال، علـى النحـو الـذي يقتـضيه القـانون الإنـساني الدولي. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك مجزرة مروحين الـتي ارتكبت في ١٥ تموز/يوليـه، وجـرى فيهـا قـصف ٢٣ مـدنيا، منـهم ١٤ طفـلا، مـن البحـر واصـطيادهم مـن الجـو وهـم يحـاولون الفـرار مـن إحـدى منـاطق الـصراع في وجـود مـا يفترض أنه ”ممر آمـن“ وعـدت بـه قـوات الـدفاع الإسـرائيلية السكان المحليين.

وقــد أشــار تقريــر الأمــين العــام عــن الأطفــال والصراعات المسلحة (S/2006/826) بصفة قاطعة إلى أنه قد

> ”حُرم الأطفـال في لبنـان مـن إمكانيـة الحـصول علـى المــساعدة الإنــسانية بــسبب الحــصار العــسكري الإسـرائيلي لحـدود لبنـان وموانئهـا، وقـصف الطـرق ومطار بيروت“. (الفقرة ٥٢)

وتلك الأفعال، كما ذكرنا من قبل، لا يمكن تبريرها بأي تلاعب بالألفاظ أو التواء في المنطق. فقد أحدثت الأساليب التي اتبعتها قوات الدفاع الإسرائيلية حالة تعرض فيها نحو ٩٧٥ ٠٠٠ نسمة، يشكلون تقريبا ربع سكان لبنان، وثلثهم من الأطفال، للتشرد من ديارهم والمهاجمة في أثناء فرارهم. ثم عادوا ليجدوا ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ وحدة سكنية مدمرة و ١,٢ مليونا من القنابل العنقودية متناثرة ومختفية، في انتظارهم لتذكرهم بالصدمة التي لم يكادوا يفيقون منها.

واليوم لا يزال أكبر التحديات التي تواجه لبنان يتمثل في إزالة الـ ١,٢ مليونا من القنابل العنقودية التي خلفتها إسرائيل وراءها، بما في ذلك تحديد مواقع الألغام التي بثتها إسرائيل وإزالتها. ووفقا لفريق الإجراءات المتعلقة بالألغام ولتقارير الحكومة اللبنانية، ما زال عدد يتراوح بين ثلاثة وأربعة مدنيين يقتلون أو يشوهون كل يوم نتيجة للذخائر غير المنفجرة. وقد لقي ٢٢ شخصا حتفهم وأصيب ١٣٥ منذ وقف القتال، ويمثل الأطفال ما نسبته ٣٥ في المائة من الضحايا. وما برحت الذخائر العنقودية تحول دون جمع محصول الصيف والخريف في جنوب لبنان، وهي منطقة تمثل فيها الزراعة نحو ٧٠ في المائة من الاقتصاد.

أما مزاعم اللواء بيني غانتز من قوات الدفاع الإسرائيلية بأن تلك الأسلحة التي تفتقر إلى الدقة يمكن استخدامها على نحو دقيق أو بشكل جراحي فكانت محض اختلاقات. وكذلك كان البيان الذي أدلى به السفير أركادي ميل - مان، السفير الإسرائيلي في روسيا، الذي أعلن في ٢٦ تموز/يوليه أن التقارير عن استخدام الجيش الإسرائيلي ذخائر عنقودية هي مجرد دعاية واضحة من جانب حزب الله والمنظمات الأخرى التي لا تعرف ما يحدث في الواقع.

ويمكن أن يصور الأحداث التي وقعت بشكل أكثر دقة تلخيص لأحد أفراد الاحتياط الإسرائيليين لا يعرف اسمه نقلت عنه جريدة هآرتس يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ قوله:

”في الساعات الـ ٧٢ الماضية أطلقنا جميع الذخائر التي كانت بحوزتنا، وكلها على نفس البقعة. لم نغير حتى توجيه المدفع. وأخبرني بعض أصدقائي في الكتيبة بأنهم أطلقوا كذلك كل ما كان معهم“.

وبعبارة أكثر صراحة مما يمكن أن يستخدمها أي منا، نُقل عن رئيس وحدة للصواريخ بقوات الدفاع الإسرائيلية في نفس الجريدة يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ قوله: ”لقد كان ما فعلناه ضربا من الجنون والوحشية؛ فقد غمرنا مدنا بأكملها بالقنابل العنقودية“. وهنا أيضا، لا يمكن لأي اعوجاج في المنطق أن يضيف إلى واقع تلك الشهادات وإلى استنتاجات المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

وفي الأسبوع الماضي، اتخذت اللجنة الثالثة قرارا بشأن حالة حقوق الإنسان في لبنان نتيجة للعدوان الإسرائيلي في الصيف الماضي. وأدانت اللجنة قتل المدنيين والأطفال والشيوخ والنساء، أينما حدث، ودعت إلى احترام الحياة بوصفها من حقوق الإنسان الأساسية. وفي التقرير قيد النظر اليوم، يحدد المجتمع الدولي استراتيجية توافق عليها حكومة لبنان وتؤيدها تأييدا كاملا.

وفي الختام، ينبغي ألا يكون مصير الأطفال اللبنانيين هو الاستشهاد. بل ينبغي أن يتمتع الأطفال اللبنانيون، كشأن جميع أطفال العالم، بالحق في الحياة وفي أن يحلموا بغد أفضل. وينبغي أن يكون أطفال لبنان، كجميع أطفال العالم، من حاملي لواء السلام في المستقبل.

الـرئيس (تكلـم بالإسـبانية): أعطـي الكلمـة الآن لممثلة تايلند.

السيدة لاوهافان (تايلنـد) (تكلمـت بالانكليزيـة): أود في البداية أن أعرب عن شكري لبيرو، التي تترأس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عقدها هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع بالغ الأهمية. كما نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة في مواصلة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. ونشكر الممثلة الخاصة راديكا كوماراسوامي، والسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لليونيسيف، وممثل منظمة إنقاذ الطفولة على إحاطاتهم الإعلامية وعلى عملهم النبيل في تعزيز وحماية حقوق الأطفال ورفاههم حول العالم.

وقبل أن أستطرد، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا باسم شبكة الأمن البشري.

وتعرب تايلند عن ترحيبها وتأييدها لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، وترى أن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة من شواغل المجتمع الدولي الخطيرة حقا. وقد تأكد التزام تايلند إزاء هذه المسألة من جديد بتصديقنا في وقت سابق من هذا العام على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

وترحب تايلند بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، كما ترحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2006/826) بتوجيه العناية والاهتمام على قدم المساواة للأطفال في الصراعات المسلحة في جميع الحالات، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. كما نرى، بالنظر إلى ما تتسم به مسألة مثل مسألة الأطفال والصراعات المسلحة من تعقيد شديد، أن تعنى بها الأمم المتحدة بأسرها على نطاق المنظومة.

وإضافة إلى دور مجلس الأمن، يجب الاعتراف على نحو كامل أيضا بالدور الذي يؤديه كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونرى كذلك أنه لكي تتحقق الفعالية والاستدامة لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للجنود الأطفال والأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، لا بد من حشد موارد إضافية وإنفاقها بشكل فعال. كما نرى أن الملكية الوطنية واشتراك المجتمع بصفة عامة شرطان أساسيان للنجاح في معالجة حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. وأهم من ذلك أن يُضطلع بجهودنا الجماعية استنادا إلى نهج قائم على الحقوق.

ومع أننا ندعم أعمال الممثلة الخاصة، نود التشديد على ضرورة أن تمارس الممثلة الخاصة، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة المعنية، في اضطلاعها بعملها وفي تصنيفها للتقارير أقصى قدر من الحرص لكفالة الدقة الكاملة للتقارير. أما الادعاءات غير المثبتة فينبغي بالتأكيد حذفها من التقارير.

ويشعر وفدي بقلق خاص حيال الفقرات من ٦٠ إلى ٦٢ من التقرير. ونود أن نشدد على أن تايلند ليس لديها جنود أطفال أو أي حالة لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة. وظلت تايلند طوال الوقت تبذل أقصى جهودها لتوفير الحماية الكاملة للأطفال المتضررين من الصراع المسلح في البلدان المجاورة. وتتضمن الفقرات من ٦٠ إلى ٦٢ معلومات خاطئة. وعلى وجه الخصوص، أن الفريق العامل المذكور في الفقرة ٦١ لم يشكّله مجلس الأمن. ومن المؤكد أن تسميته بالفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح في تايلند أمر مضلل. وأعربت تايلند عن هذا الشاغل لوكالات الأمم المتحدة في بانكوك، فضلا عن مكتب الممثل الخاص، وتقدر تايلند أنه سيتم بشكل عاجل إصدار تصويب لمعالجة هذا الشاغل.

في الختام، إن تايلند ما زالت ملتزمة بتقديم أي تعاون ممكن لمكتب الممثل الخاص وللأمين العام ولوكالات الأمم المتحدة المعنية بجهودنا الجماعية لإنهاء معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة في جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر جميع المتكلمين على الكلمات الطيبة للغاية التي وجهوها إلى وفد بيرو بصفته رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر.

كما أود أن أعرب عن شعوري بأننا نتفق جميعا على أن مناقشة اليوم كانت مثيرة للاهتمام ومثمرة للغاية. وستسهم التجارب التي وصفت والتوصيات والاقتراحات المختلفة إسهاما إيجابيا في أعمال مجلس الأمن بشأن هذا البند في المستقبل. وضمن الإسهامات، أود أيضا أن أبرز اجتماع صيغة آريا الذي عقد أمس بمشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية.

عقب المشاورات التي أجريت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بالتقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة وبالتطورات الإيجابية في تنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ولا سيما في المجالات الخمسة التالية:

”(أ) يحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بالتقارير الأولى لآلية الرصد والإبلاغ عن الأطفال والصراعات المسلحة ويرحب بالوعي المتزايد لبعض الأطراف في الصراعات المسلحة بقراراته ذات الصلة وبقيام تلك الأطراف بوضع خطط عمل لإنهاء تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق.

”(ب) يثني مجلس الأمن على العمل الذي اضطلعت به في هذا الصدد الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي، بما في ذلك أنشطتها الميدانية في حالات الصراع المسلح.

”(ج) يثني مجلس الأمن أيضا على العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمستشارون المعنيون بحماية الأطفال التابعون لعمليات حفظ السلام، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

”(د) يرحب مجلس الأمن بالتعاون الذي أبدته بعض الأطراف في الصراعات المسلحة للممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف والمستشارين المعنيين بحماية الأطفال التابعين لعمليات حفظ السلام في إعداد وتنفيذ خطط العمل الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق.

”(هـ) يرحب مجلس الأمن بالنشاط المستمر لفريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وبتوصياته، ويدعوه إلى مواصلة اقتراح توصيات فعالة مستندة إلى معلومات متحصل عليها في الوقت المناسب، وموضوعية ودقيقة وموثوق بها لكي يقوم المجلس بالنظر فيها، وعند الاقتضاء، بتنفيذها.

”يرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الوطنية والدولية و ”المختلطة“ في حق الأشخاص المدعى بارتكابهم انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح، في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق.

"غير أن مجلس الأمن يدين بقوة استمرار تجنيد واستخدام الأطفال في الصراع المسلح في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق، وقتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف وحرمان الأطفال من الحصول على المساعدات الإنسانية، واعتداء أطراف في الصراعات المسلحة على المدارس والمستشفيات.

"وبناء على ذلك، يؤكد مجلس الأمن مجددا مسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين ويؤكد مجددا في هذا الصدد التزامه بالتصدي لما تخلفه الصراعات المسلحة من أثر واسع النطاق على الأطفال، وعزمه على كفالة احترام ومواصلة تنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) وجميع قراراته السابقة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، واعتزامه اتخاذ إجراء عند الضرورة وفقا للفقرة ٩ من قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥).

"يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الاستعراض المستقل لآلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

"يكرر مجلس الأمن دعوته الدول المعنية المتضررة بالصراعات المسلحة، التي لم تشارك بعد في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، إلى الانضمام إلى الآلية على أساس طوعي، بالتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف.

"يكرر مجلس الأمن أيضا دعوته الأطراف ذات الصلة في الصراعات المسلحة التي لم تقم حتى الآن بوضع وتنفيذ خطط عمل محددة بأطر زمنية لوقف تجنيد واستخدام الأطفال في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٥)، إلى أن تقوم بذلك على سبيل الأولوية.

"يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨ تقريرا عن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقراراته السابقة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة يتضمن، في جملة أمور، ما يلي:

"معلومات عن امتثال الأطراف في الصراعات المسلحة لإنهاء تجنيد الأطفال أو استخدامهم في الصراع المسلح في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق وغير ذلك من الانتهاكات التي ترتكب بحق الأطفال المتضررين جراء الصراعات المسلحة؛

"معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ؛

"معلومات عن التقدم المحرز في وضع وتنفيذ خطط العمل المشار إليها في الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)؛

"معلومات عن تعميم مسألة حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام".

سيصدر هذا البيان بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/48.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.